لنا أسماء ولنا وطن

الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب والكشف عن مصير المفقودين

مركز القدس للمساعدة القانونية
وحقوق الإنسان

www.jlac.ps

الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء
المحتجزة والكشف عن مصير المفقودين

www.makaberalarqam.ps

لنا أسماء ولنا وطن

الجزء الثاني

فريق التحرير

سالم خلة – منسق الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة والكشف عن مصير المفقودين

عصام العاروري – مدير مركز القدس للمساعدة القانونية

إخلاص قرعان – الجعبة

حسين أبو عرة

فاطمة عبدالكريم

المحامي هيثم الخطيب

كتابة القصص

سميح محسن

خالد البطراوي

تيسير محيسن وليلى المدلل

مهند عبدالحميد

فالح عطاونة

غسان عبدالحميد

عادل مؤمن عوض الله

تحسين عليان

ملكي سليمان

غازي بني عودة

تيسير محيسن

خالد صبارنة

الترجمة

كارول مكركر

مراجعة وتدقيق

عصام عاروري وسميح محسن (اللغة العربية)

فاطمة عبدالكريم ومي فرسخ (اللغة الانجليزية)

صورة الغلاف

فادي العاروري

صور الكتاب

فاطمة عبدالكريم وحسين أبو عرة وفادي العاروري

شكر خاص للمتطوعات

سهير الشعراوي

ريما الطويل

جيهان منصور

للاستفسار والمراسلة

الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة والكشف عن مصير المفقودين

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

رام الله – المصايف

شارع كمال ناصر، بناية ميلينيوم – ط٦

ص.ب ٢٠١٦٦ القدس

هاتف: ٩٧٠٢٢٩٨٧٩٨١+ فاكس:٩٧٠٢٢٩٨٧٩٨٢+

بريد الكتروني: info@jlac.ps skhilleh@jlac.ps

اهداءات

ما بين إصدار الطبعتين الأولى والثانية من هذا الكتاب، رحلت عن عالمنا السيدة الجليله عايشة فيومي والدة الشهيد أنيس دولة عن ٩٤ عاماً، ورحلت السيدة الصابره نظميه بدران عضوة القيادة الوطنية لحملتنا والدة الشهيد سيف الدين بدران، ورحل عن عالمنا المناضل الوطني عطا الله عبد المجيد حسن "أبو الرائد"، عضو القيادة الوطنية لحملتنا شقيق المفقود محمد عبد المجيد حسن، وغيرهم من أباء وامهات وأجداد وأخوة لشهداء ومفقودين قبل أن يتحقق آخر أحلامهم وتتكحل عيونهم برؤية أحبائهم يعودون محمولين على الأكتاف بنعوش ملفوفة بعلم البلاد، ليواروا في ثرى الأرض التي استشهدوا من أجل أن يحقق عليها شعبهم دولة حرية واستقلال فلسطين.

وما بين إصدار الطبعتين تم تحرير واستعادة ٩٣ جثمان شهيدة وشهيداً، اكتحلت بعودة جثامينهم عيون الأمهات والزوجات والأباء والأبناء والبنات والأحفاد والأجداد والجدات وأصدقاء الطفولة والشباب، وودعناهم بمراسم رسميه وشعبية تليق بابناء وبنات الشعب البرره المقاتلين من أجل الحرية، فيما تزال عائلات ٢٦٠ شهيدة وشهيداً محتجزه جثامينهم و٢٧ شهيداً قيد التوثيق بالإضافة إلى ٦٤ مفقوداً، مازالوا ينتظرون لحظة الفرح الإنساني التي يستردون فيها جثامين أحبائهم الشهداء ليتم تشيعهم ودفنهم بما يليق بكرامتهم الإنسانية والوطنية وليعرفوا مصير المفقودين منهم.

الذين ودعوا ابناءهم وبناتهم، والذين مازالوا ينتظرون لحظة الفرح الإنساني هذه، جميعاً تواعدوا على مواصلة الكفاح حتى يتحقق حلمنا، وحقنا بإغلاق هذا الملف المأساوي بما يليق بالكرامة الإنسانية والوطنية لمناضلين ومناضلات من أجل الحريه، ويليق بصبر عائلاتهم الجميل ووفاء لذكرى من رحلوا قبل أن يتحقق حلمهم الأخير.

لهؤلاء جميعاً، الذين عاشوا لحظات استرداد جثامين احبائهم والذين مازالو يعيشون أيام وليالي الإنتظار الطويل بلحظاتها القاسيه بصبر وتصميم، وللذين رحلوا قبل أن يتحقق حلمهم وهم أحياء وإلى عائلات المفقودين، الذين ينتظرون معرفة الحقيقة وإلى مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان الذي كان له فضل إطلاق ورعاية هذه الحملة... إلى كل هؤلاء وإلى كل المشاركين والمتضامنين معهم نهدي هذا الكتاب، مؤكدين وعدنا وعهدنا لهم جميعاً.... سوف نعيد لشهداءنا اسماءهم بديلاً لارقام العنصرية الإسرائيلية وسنشيد لكل منهم ضريحاً ونزرع عليه ورده ونحفر عليه ... ذكراكم فينا باقية...

قيادة الحملة الوطنية لإسترداد جثامين الشهداء المحتجزة

والكشف عن مصير المفقودين

امتنان وعرفان

لا تنتظروا

إصنعوا مطركم بأيديكم

إصنعوا مطركم

واقرعوا

يفتح لكم

الشاعر: سميح القاسم

قبل ثلاث سنوات، كنا قد أصدرنا الطبعة الأولى من كتاب « لنا أسماء...ولنا وطن «، الوثيقة الفلسطينية الأولى التي عالجت قضية الشهداء الفلسطينيين والعرب الذين تحتجز حكومة إسرائيل/ الدولة المحتلة، جثامينهم في ظروف مأساوية، وتحول دون تمكين عائلاتهم وأحبائهم من ممارسة أبسط حقوقهم الإنسانية بتشييعهم ودفنهم وفقاً لتقاليدهم الدينية وبما يليق بكرامتهم الإنسانية، كما وعالجت قضية المفقودين الذين اختفوا قسرا في ظروف غامضه، وترفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحمل مسؤولياتها في الكشف عن مصيرهم.

كان ذلك، جهداً نوعياً في عملية التوثيق التي عملنا عليها جنباً إلى جنب مع محاور عملنا في بناء إجماع وطني، والذهاب بها نحو فضاءات التعريب والتدويل، وصولاً لفضح الجريمة التي ترتكبها إسرائيل/ الدولة المحتلة بإنتهاكها لحرمة الموت وكرامة الموتى وعقابها الجماعي لعائلات الشهداء والمفقودين.

اثمرت جهود حملتنا، ووفرت المناخات، لنجاحات مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، الذي أطلق هذه الحملة بتاريخ ٢٧ آب من العام ٢٠٠٨، في متابعته القانونية أمام المحكمة العليا الإسرائيلية، ولنجاحات القيادة الفلسطينية بجهودها السياسية، تحرير ٩٣ جثماناً، وهو ما يوازي ٥ , ٢٤٪ من مجموع الشهداء المحتجزة جثامينهم الذين وثقنا حالاتهم.

هذا ما نحاول ونحن نصدر الطبعة الثانية من هذا الكتاب/ الوثيقة رصده وتبيانه آملين بذلك أن نقدّم للرأي العام وللمؤسسات المدافعة

عن حقوق الإنسان ما يسلحها بمواصلة الجهود وصولاً لإغلاق هذا الملف المأساوي مرة وإلى الأبد.

فالشكر لكل من أسهم في نجاحات حملتنا ووصولها إلى إنجازاتها النوعية. إننا نتوجه بالتقدير والامتنان لعائلات الضحايا الذين بوحدتهم وكفاحهم وبصبرهم قدموا نموذجاً للكفاح الشعبي الناجح، والشكر لكل من ساند حملتنا وشارك بكفاحها من المستوى الرسمي وفي المقدمة سيادة الرئيس محمود عباس الذي تبنى الحملة وأهدافها، وبذل جهوداً أثمرت إنجازات نوعيه، والشكر موصول لدولة رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض الذي دعم حملتنا منذ أيامها الأولى، بما في ذلك قراره بتحمل الحكومة تكاليف إصدار الطبعة الأولى من هذا الكتاب وقرار مجلس الوزراء بتكليف الوزارات المختصة العمل بروح الشراكة مع حملتنا لتحقيق أهدافها ونخص بالذكر وزارات شؤون الأسرى والمحررين، والخارجية، والعدل ووزارة الشؤون المدنية ومكتب الناطق الرسمي باسم الحكومة ونادي الأسير الفلسطيني والتجمع الوطني لأسر الشهداء. والأخوة المحافظين والبلديات. ونتوجه بشكرنا وتقديرنا إلى رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، والكتل البرلمانية في المجلس التشريعي والأحزاب والقوى السياسية والمؤسسات والجمعيات ومتطوعيها ولوسائل الإعلام المحلية والقنوات الفضائية.

ولا يسعنا ختاماً إلا أن نكرر شكرنا لمركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان لكل ما قدمه من دعم لوجستي ودعم قانوني ولما يضيفه اليوم بتحمل تكاليف إصدار الطبعة الثانية من هذا الكتاب/ الوثيقة التي هي وليدة عمل وإسهام قيادة الحملة بالتعاون مع نخبه من الكتاب والصحافيين الذين تطوعوا للإسهام في كتابة وتحرير مواد هذه الطبعة والموجودة أسماؤهم على ما كتبوه، حيث لم يتقاضى أي منهم بدلا عن كتاباته وجهوده البحثية واعتبروها تطوعا منهم لدعم الحملة وأهدافها.وكل الشكر لعشرات المتطوعين أعضاء الحملة ومناصريها ولجان المحافظات وأعضاء القيادة الوطنية للحملة.

فشكراً لهم جميعاً لما بذلوه من جهد.

سالم خلة

منسق الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء والكشف عن مصير المفقودين

تـقـديـم

لعل في ظاهرة إحتجاز اسرائيل لجثامين الشهداء الفلسطينيين، ونضال الحملة الوطنية لاسترداد هذه الجثامين، ما يلخص ويعكس بشكل مكثف جوانب هامة من ملحمة نضال الشعب الفلسطيني ضد الصهيونية والاحتلال ومن أجل نيل حريته واسترداد حقوقه.

فمن جهة، ظاهرة احتجاز الجثامين: جثامين مقاتلين استشهدوا في معاركهم ضد احتلال وطنهم، وجثامين أسرى وافتهم المنية في السجن قبل أن ينهوا مدة محكوميتهم، فتحتفظ دولة اسرائيل بجثامينهم في ثلاجات حتى يستكملوا مدة محكوميتهم.

أية وحشية وسادية هذه. هل عرف تاريخ العالم شيئا مشابهاً؟! هل عرف تاريخ الإنسانية شيئاً مشابهاً للوحشية التي تمارسها «واحة الديموقراطية الوحيدة» في الشرق الأوسط، كما يحلو لبعض حكام الغرب أن يصف اسرائيل.

نعم إن هذه الوحشية والسادية هي الوجه الحقيقي للصهيونية ولدولة الاحتلال.

ومن الجهة الأخرى، ظاهرة العمل الشعبي لاسترداد هذه الجثامين: فإن في بعض نتائج نضال الحملة الوطنية لاسترداد هذه الجثامين المحتجزة لدى دولة الاحتلال، سواء في مقابر الأرقام أو في الثلاجات، وبعد أن نجحت في استرداد قرابة ربع عدد الجثامين المحتجزة، درس هام ومثال متجدد وحاسم يؤكد على قوة العمل المستند إلى الجماهير الشعبية، وبمشاركة الأهالي والعائلات والعديد من الهيئات والمؤسسات الوطنية، وحسن التنظيم والمثابرة والتصميم، والارتكاز إلى عدالة القضية والقانون الدولي الانساني، وقوة آلة الإعلام والتضامن الدولي. دروس تعلمناها كلها بشكل جيد وأتقناها إبان الانتفاضة الشعبية المجيدة (١٩٨٧-١٩٩١) وكدنا ننساها لاحقاً، وها هي الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء بنجاحاتها ونتائجها تنعش ذاكرتنا بكل ذلك.

وليس هناك شك بأن ما حققته الحملة الوطنية من نجاحات حتى الآن سيكون محفزاً واساساً متيناً لمواصلة العمل، وبنشاط وهمة أعلى وأشد، حتى تحقيق هدف استرداد كافة جثامين الشهداء المحتجزة والكشف عن مصير المفقودين.

تيسير عاروري

رئيس مجلس إدارة مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

اختراقات جدية في ملف استعادة الجثامين من مقابر الأرقام

مطلب تأسيس بنك حمض نووي للجثامين المحتجزة ولذويهم ضمانة ضرورية لعدم ضياع الجثامين

اعداد المحامي هيثم خطيب

مقدمة :

يتابع مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان، منذ عدة سنوات، قضية ارجاع جثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب لعائلاتهم وذويهم حتى يقوموا بممارسة حقهم الطبيعي والانساني بدفنهم بطريقة لائقة. فمنذ اكثر من أربعين سنة تُحرم عائلات الشهداء من الحصول على شهادات ثبوتية تؤكد استشهاد ابنها/ابنتها ومكان دفنه وتحرم من زيارة قبور أحبابها وتحرم حتى من البكاء بجانب الضريح. وفي العقد الاخير أصبح موضوع ارجاع الجثامين مقرونا بمساومات مثل قضايا تبادل اسرى وجثامين، ورغم أن اسرائيل لم تصرح بذلك بشكل علني الا أنها تستخدم الجثامين كورقة تفاوض في مباحثات صفقات التبادل.

تتناول هذه الورقة قضية احتجاز او اسر الجثامين في مقابر الارقام الاسرئيلية والقضايا المتعلقة بارجاع الجثامين في الوقت الراهن. سؤال البحث هو الاهمال الاسرائيلي في مسألة الاحتفاظ بالجثامين وتوثيقها وكيفية استخدام ذلك كوسيلة ضغط لاسترجاع الجثامين. كما وتتطرق الى اوضاع مقابر الارقام والأهمال الاسرائيلي في مسألة الاحتفاظ بالجثامين بما يكفل التعرف عليها وارجاعها، المكانة القانونية للاحتفاظ بجثامين الشهداء، التجربة القانونية التي خاضها مركز القدس للمساعدة القانونية والعبر التي تم استخلاصها من هذه التجربة، قضية تشخيص الجثة والتعرف عليها بواسطة فحوصات علمية – فحص الجينات.

معطيات حول مقابر الارقام وظروف الاحتفاظ بجثامين الشهداء:

تفيد معطيات الجيش الاسرائيلي انه يوجد في اسرائيل حاليا مقبرتان يتم فيهما دفن الشهداء الفلسطينيين والعرب. مقبرة بقرب جسر بنات يعقوب في منطقة الجليل في شمال فلسطين ومقبرة اخرى بقرب جسر ادم في منطقة الاغوار. يذكر انه لغاية سنة ٢٠٠٠ كانت هناك مقبرة اخرى في الشمال الا انه بموجب توصيات لجنة تحقيق خاصة تم نقل رفاة الجثامين فيها الى مقبرة اخرى أو انه تم تسليم كافة الجثامين التي كانت بها من خلال صفقات تبادل الاسرى في السنوات الاخيرة. استخدمت المقبرة في الجليل لدفن جثامين الشهداء القادمين من الحدود الشمالية والمقبرة في منطقة الاغوار استخدمت لدفن جثامين الشهداء القادمين من الاردن وشهداء من الضفة الغربية وقطاع غزة. وحسب المصادر الإسرائيلية الرسمية في سنة ٢٠٠٠ فقد بلغ عدد القبور في مقبرة «جسر بنات يعقوب» ٢٤٣ جثماناً وفي المقبرة التي بجانب جسر آدم ٩٢ جثماناً. (انظر/ي تقرير اللجنة العسكرية الخاصة التي تم تعيينها بموجب امر من قيادة الاركان رقم ٢,٠٧١٥ لتقصي مكان جثمان الشهيد زواهرة والشهيد صبح بالاضافة لمراجعة وضعية وظروف مقابر الارقام وظروف الاحتفاظ بالجثامين بالمقابر وحول وسائل التشخيص والتعرف، بند رقم ٦ للتقرير)[١].

تعتبرحكومة إسرائيل مقابر الارقام مناطق عسكرية مغلقة ولا يسمح بالدخول اليها ولهذا تحرم العائلات الفلسطينية والعربية من الوصول إليها والاطلاع على ظروف دفن أحبائهم.

خلال اعداد هذا التقرير وجدت اللجنة العسكرية الاسرائيلية المذكورة اعلاه اشكاليات جسيمة فيما يتعلق بظروف مقابر الارقام والقبور ووسائل التعريف، اهمها، وعلى سبيل المثال، ان قسما من الجثامين قد «ضاع» وان قسما من القبور التي تم فتحها سابقا وجدت خلال عمل اللجنة خالية من الجثامين والرفات. اشارت اللجنة الى صعوبة في التشخيص والتعرف على صاحب هوية الجثمان حتى في الحالات التي وجد فيها جثمان داخل القبر، بسبب اختفاء وسائل التعريف بفعل الزمن، حيث كان متبعا وضع الجثامين في اكياس بلاستيكية وكتابة رقم الجثمان يدويا بواسطة قلم «التوش» (فلوماستر) بعض الجثامين غير محفوظة بأكياس او ان الرقم غير مقروء اطلاقا. هذا فيما يتعلق بالجثامين، اما بالنسبة للقبور فقد وجدت اللجنة ان القبور كانت متلاصقة ومتقاربة جدا، وفي بعض الأحيان فقد تم حفر القبور على شكل قبر واحد طويل لا يفصل بين الجثمان والاخر عازل ترابي، الامر الذي ادى مع الوقت وبفعل انجراف التربة إلى تحرك الجثامين داخل الارض، وهذا هو السبب، على ما يبدو، لوجود قبور خالية من أي جثمان. بالاضافة لكل ذلك وجدت اللجنة ان القبور مرقمة بلوحات يمكن ازاحتها بسهولة، وان المقابر لم تحفظ بشكل جيد، كما وجدت اللجنة خلال زيارتها لمقبرة الارقام بقرب جسر بنات يعقوب اثارا لروث بقر، مما يدل على الاهمال وانتهاك حرمات الميت وحقوق الانسان الاساسية من ناحية، ومن ناحية أخرى امكانية دخول حيوانات وأشخاص وبسهوله والتلاعب بأرقام القبور.

---

١ التقرير موجود على الصفحة الالكترونية: www.hamoked.org.il/items/7217.pdf

الأطار القانوني لقضية الاحتفاظ بجثامين الشهداء ووسائل التعريف والتشخيص:

تطرقنا في ورقة قانونية سابقة الى الوضعية القانونية لمسألة ارجاع الجثامين، حيث تنص وثائق دولية بصريح العبارة على حق العائلات بإسترداد جثامين أحبائهم. من ناحية المبدأ فأن المحكمة العليا الإسرائيلية أقرت في عدة التماسات أن الضفة الغربية وقطاع غزة يخضعان للسيطرة العسكرية الإسرائيلية بكل ما يترتب على ذلك من الناحية القانونية وأن قرارات القائد العسكري يجب الا تتعارض مع مبادئ وأسس القانون الدولي[٢]. وعليه فانه من الناحية المبدئية فان الاحتلال ملزم بتطبيق اسس القانون الدولي المتعلق بجثامين الشهداء.

أ. المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة بقضية ارجاع الجثامين والاحتفاظ بها هي:

معاهدة لاهاي لسنة ١٩٠٧: معاهدة لاهاي الرابعة لسنة ١٩٠٧ المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب على اليابسة واللوائح الملحقة بهذه المعاهدة. دولة إسرائيل لم توقع هذه المعاهدة ومع ذلك تعتبر هذه المعاهدة جزءً من القانون الدولي العرفي الذي يلزم دول العالم كافة بما في ذلك الدول التي لم توقع عليها[٣].

معاهدة جنيف الأولى لسنة ١٩٤٩: معاهدة جنيف الأولى الموقعة في ١٢ آب ١٩٤٩ بشأن تحسين ظروف الجرحى والمرضى من بين القوات المسلحة في اليابسة. دولة إسرائيل وقعت على هذه المعاهدة وهي احد أطرافها[٤].

ينص البندان ١٦ و ١٧ ادناه من معاهدة جنيف الاولى على ضرورة عمل اللازم لتعريف الجثامين وعلى ضرورة تبادل المعلومات بشأن وفاة وهوية الشهداء.

---

٢ قرار عدل عليا في التماس ٣٩٣/٨٢ جمعية إسكان المعلمين ضد القائد العسكري، مجلد قرارات المحاكم رقم (ل ز) (٤) ٧٨٥، في صفحة ٧٩٢.

٣ راجع كتاب روبي سيفال "القانون الدولي» إصدار الجامعة العبرية بالقدس ص ٤٢٨.

٤ المعاهدة موثقة في " كتفي أماناه « وهي الجريدة الرسمية لنشر المعاهدات الدولية التي توقع عليها اسرائيل، مجلد ٣٠ صفحة ٣٨٧.

المادة (١٦)

على أطراف النزاع أن تسجل بأسرع ما يمكن جميع البيانات التي تساعد على التحقق من هوية الجرحى والمرضى والموتى الذين يقعون في قبضتها وينتمون إلى الطرف الخصم. ويجب أن تشمل هذه المعلومات إذا أمكن ما يلي :

أ) اسم الدولة التي ينتمون إليها

ب) الرقم بالجيش، أو الفرقة، أو الرقم الشخصي أو المتسلسل

ج) اللقب

د) الاسم الأول أو الأسماء الأولى

هـ) تاريخ الميلاد

و) أية معلومات أخرى مدونة في بطاقة أو لوحة تحقيق الهوية

ز) تاريخ ومكان الأسر أو الوفاة

ح) معلومات عن الجروح أو المرض أو سبب الوفاة

– وتبلّغ المعلومات المذكورة أعلاه بأسرع ما يمكن إلى مكتب الاستعلامات المشار إليه في المادة ١٢٢ من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وعلى هذا المكتب أن ينقلها إلى الدولة التي يتبعها هؤلاء الأشخاص وإلى الوكالة المركزية لأسرى الحرب.

– وتعد أطراف النزاع ويرسل كل منها للآخر عن طريق المكتب المذكور شهادات الوفاة أو قوائم بأسماء الموتى مصدقاً عليها على النحو الواجب. كما يجمع ويقدم عن طريق المكتب نفسه أحد نصفي اللوحة المزدوجة الخاصة بتحقيق هوية المتوفى، والوصايا الأخيرة أو أي مستندات أخرى تكون ذات أهمية لأقاربه، والنقود، وعلى وجه العموم جميع الأشياء التي تكون بحوزة الموتى وتكون لها قيمة فعلية أو معنوية. وترسل هذه الأشياء وكذلك الأشياء التي لم يعرف أصحابها في طرود مختومة ترفق بها إقرارات تتضمن جميع التفاصيل اللازمة لتحديد هوية أصحابها المتوفين، وقائمة كاملة بمحتويات الطرود.

المادة (١٧)

يتحقق أطراف النزاع من أن دفن الجثث أو حرقها يجري لكل حالة على حدة بقدر ما تسمح به الظروف، ويسبقه فحص الجثة بدقة، وفحص طبي إن أمكن، بقصد التأكد من حالة الوفاة والتحقق من هوية المتوفى، والتمكن من وضع تقرير. ويجب أن يبقى مع الجثة أحد نصفي لوحة تحقيق الهوية إذا كانت مزدوجة أو اللوحة نفسها إذا كانت مفردة.

لا يجوز حرق الجثث إلا لأسباب صحية قهرية أو لأسباب تتعلق بديانة المتوفى. وفي حالة الحرق، تبين أسبابه وظروفه بالتفصيل في شهادة الوفاة أو في قائمة أسماء الموتى المصدق عليها.

وعلى أطراف النزاع التحقق من أن الموتى قد دفنوا باحترام وطبقاً لشعائر دينهم إذا أمكن، وأن مقابرهم تحترم، وتجمع تبعاً لجنسياتهم إذا أمكن، وتصان بشكل ملائم، وتميز بكيفية التمكن من الاستدلال عليها دائماً. وطلباً لهذه الغاية، وعند نشوب الأعمال العدائية، تنشئ أطراف النزاع إدارة رسمية لتسجيل المقابر، لتيسير التعرف عليها فيما بعد، والتحقق من هوية الجثث أياً كان موقع المقابر، ونقل الجثث إلى بلد المنشأ. وتنطبق هذه الأحكام بالمثل فيما يتعلق بالرماد الذي تحفظه إدارة تسجيل المقابر إلى أن يتم التصرف فيه طبقاً لرغبات بلد الموطن.

وحالما تسمح الظروف، وبأقصى حد عند انتهاء الأعمال العدائية، تتبادل هذه الإدارات عن طريق مكتب الاستعلامات المذكور في الفقرة الثانية من المادة ١٦ قوائم تبين بها بدقة مواقع المقابر وعلاماتها المميزة، وكذلك بيانات عن الموتى المدفونين فيها[٥].

البنود اعلاه تنص بصريح العبارة بضرورة الدفن باحترام وبشكل لائق وعليه فان هذا الواجب لا يقتصر فقط على لحظة الدفن فقط بل يدل على وجوب المحافظة على كرامة الميت بعد دفنه. ولكن للاسف فان الاحتلال الاسرائيلي يدعي ان البند ١٧ أعلاه لا يشكل إلزاما لإرجاع الجثامين، إنما يشكل فقط إلزاما لتبادل السجلات والمعطيات. هذا الادعاء بمثابة ذر للرماد في العيون لأن إسرائيل لم تسلّم أية سجلات أو معطيات لأية جهة كانت، ولان الادعاء الإسرائيلي يتجاهل حقيقة كون دفن الميت حسب المعتقدات الدينية تعني ايضا إرجاع الجثة لذويها لدفنها بشكل لائق[٦]. **وعلى اي حال فان هذه البنود وهذه الاتفاقيات تكفل حق الميت وكرامته وتمنع المساس بحرمة الميت والقبر وتلزم اتخاذ تدابير تكفل التعرف على الجثمان ومكان دفنه.**

---

٥ http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/7umf63.htm

٦ هذا الادعاء ورد في الرد الإسرائيلي في الالتماسات رقم ٣٤١٧/٠٣ المنشور على صفحة الكترونية www.hamoked.org.il/items/6131.pdf، وفي التماس رقم ٩٨٩٣/٠٣ المنشور على صفحة الكترونية www.hamoked.org.il/items/7171.pdf..

معاهدة جنيف الثانية لسنة ١٩٤٩: معاهدة جنيف الثانية الموقعة في ١٢ آب ١٩٤٩ بشأن تحسين ظروف الجرحى والمرضى وطواقم السفن المدمرة في البحر من بين القوات المسلحة في البحر. دولة إسرائيل وقعت على هذه المعاهدة وهي احد أطرافها[٧]. وتنص هذه المعاهدة على منظومة مشابهة لوثيقة جنيف الأولى بكل ما يتعلق بإلزام أطراف النزاع المسلح للبحث والتجميع وتعريف شهداء الحرب بالإضافة إلى ضرورة الدفن بكرامة.

معاهدة جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩: معاهدة جنيف الثالثة الموقعة في ١٢ آب ١٩٤٩ بشأن معاملة أسرى الحرب. دولة إسرائيل وقعت على هذه المعاهدة وهي احد أطرافها[٨]. و تنص على منظومة مشابهة لوثيقة جنيف الأولى بكل ما يتعلق بإلزام أطراف النزاع المسلح للبحث والتجميع وتعريف شهداء الحرب بالإضافة إلى ضرورة الدفن بكرامة.

معاهدة جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩: معاهدة جنيف الرابعة الموقعة في ١٢ آب ١٩٤٩ بشأن معاملة المدنيين في وقت الحرب. دولة إسرائيل وقعت على هذه المعاهدة وهي احد أطرافها[٩]. معظم بنود هذه المعاهدة تعتبر جزءا من القانون الدولي العرفي[١٠]. كما تنص على منظومة مشابهة لوثيقة جنيف الأولى بكل ما يتعلق بإلزام أطراف النزاع المسلح للبحث والتجميع وتعريف شهداء الحرب بالإضافة إلى ضرورة الدفن بكرامة.

البروتوكول الإضافي الأول للصليب الأحمر الدولي: البروتوكول الإضافي الأول لمعاهدة جنيف الموقعة بتاريخ ١٢ آب ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة. ينص البند ٣٤ للبروتوكول الإضافي الأول، المتعلق بجثامين الأفراد الذين ماتوا بسبب عمليات حربية أو ماتوا خلال أسر ناتج عن عمليات حربية، في شقه الأول على ضرورة المحافظة على كرامة الميت والقبور، أما الشق الثاني فينص على أن أطراف النزاع الأول ملزمون بالتوصل إلى اتفاق بالسرعة الممكنة وعندما تسمح الظروف بذلك من أجل ضمان وصول الأهالي إلى قبور الشهداء ولتسهيل إرجاع الجثامين وأغراضهم الشخصية بناءً على طلب دولة الموطن، وفي حال رفض دولة الموطن المطالبة بالجثامين فانه يحق للعائلة المطالبة بذلك.

دولة إسرائيل لم توقع على هذه المعاهدة وهي ليست أحد أطرافها، ومع ذلك فإنها تعد جزءً من القانون الدولي العرفي[١١]. (غير أن دولة

---

٧ المعاهدة موثقة في مرجع " كتفي أماناه « مجلد ٣٠ صفحة ٤٢٣.

٨ المعاهدة موثقة في مرجع «كتفي أماناه» مجلد ٣٠ صفحة ٤٥٣.

٩ المعاهدة موثقة في مرجع " كتفي أماناه « مجلد ٣٠ صفحة ٥٥٩.

١٠ راجع كتاب روبي سيفال "القانون الدولي» إصدار الجامعة العبرية بالقدس ص ٤٢٨.

١١ راجع كتاب روبي سيفال «القانون الدولي» إصدار الجامعة العبرية بالقدس ص ٤٢٩.

إسرائيل تدعي أن البند ٣٤ من البروتوكول الإضافي الأول الذي ينص حرفياً على ضرورة إرجاع الجثامين بعد انتهاء المعارك لا يعتبر جزءاً من القانون الدولي العرفي، وكونها لم توقع على البروتوكول الإضافي الأول فانها تدعي ان البند ٣٤ لا يلزم دولة إسرائيل[١٢].

ب. القانون الاسرائيلي ومبدأ المحافظة على كرامة الميت

مبدأ كرامة الميت هو حجر الأساس في الادعاءات القانونية المستندة على القانون الإسرائيلي المحلي في قضايا تتعلق بارجاع جثامين الشهداء. وقد ورد في سلسة طويلة من قرارات المحاكم الإسرائيلية أن «كرامة الميت» تشمل: دفن الجثمان كاملا، دفن الجثة بالطريقة التي يراها المقربون مناسبة، تشريح الجثة في معهد الطب الشرعي اعتبر مساً بكرامة الميت ويتم موازنته مع المصلحة للوصول إلى الحقيقة، المشاركة في جنازات، وأن كرامة الميت تمتد لتشمل كرامة المقابر (في الالتماسات المقدمة ضد تنفيذ مشاريع ومخططات على مقابر). ذكر أيضا في قرارات المحاكم الإسرائيلية أن كرامة الميت هي جزء من كرامة الإنسان التي يتمتع بها في حياته وأيضا بعد مماته[١٣]. كما أقرت المحكمة العليا الإسرائيلية أيضا أن كرامة الميت لا تشمل كرامة الميت نفسه وحسب، بل أيضا كرامة أفراد أسرته المعنية باحترام ذكراه[١٤].

منذ إقرار قانون أساس كرامة الإنسان وحريته في إسرائيل فان الحقوق المذكورة فيه حصلت على مكانة دستورية أعلى من السابق، وبحيث انه لا يمكن المساس بها إلا بموجب قانون وبموجب الشروط المحددة في البند ٨ لقانون الأساس الذي هدفه «الدفاع عن كرامة الإنسان وحريته». البند الثاني لقانون الأساس يُفصل أول الحقوق المؤطرة في القانون تحت عنوان الحفاظ على الحياة والجسم والكرامة وينص على أنه « لا يجوز المساس بحياة وجسم وكرامة الإنسان لكونه إنسان». بناءً على ما ذكر فان كرامة الميت – التي هي جزء من كرامة الإنسان– تحظى بحماية دستورية بموجب قانون الأساس. في الالتماس رقم ٥٢/٠٦ (شركة الاقصى لرعاية المقدسات الاسلامية ضد متحف التسامح) فحصت المحكمة الإسرائيلية قضية المس بكرامة الميت بموجب الشروط الدستورية حسب بند رقم ٨ لقانون الأساس.

أقرت المحكمة الإسرائيلية أن مبدأ كرامة الميت والدفاع عنه يسري أيضا على جثامين الشهداء الفلسطينيين في مقابر الأرقام. وعلى سبيل المثال فان المحكمة الإسرائيلية تطرقت إلى مسالة إرجاع جثمان مقاتل فلسطيني استشهد بعد أن عذب في التحقيق على يد اذرع

---

١٢ هذا الادعاء ذكر في الرد الإسرائيلي في الالتماس رقم ٣٤١٧/٠٣ وفي التماس رقم ٩٨٩٣/٠٣، انظر الى بند ٤ في الحواشي.

١٣ انظر قرار المحكمة العليا رقم ٦١٢٦/٩٤ جيورا سنش ضد سلطة البث، مجلد قرارات المحاكم (ن ج) (٣) صفحة ٨٦٦.

١٤ انظر قرار المحكمة العليا رقم ٢٩٤/٩٤ كديشا ضد كستنباوم، مجلد قرارات المحاكم (م و) (٢) صفحة ٤٦٤.

الأمن الإسرائيلية، في حين اشترط القائد العسكري الإسرائيلي أن تتم الجنازة بالليل. في هذا الالتماس أقرت المحكمة أن كرامة الميت هي احد الاعتبارات التي يجب على القائد العسكري مراعاتها، وأن هذا الاعتبار يشمل كرامة الميت وكرامة أفراد أسرته[١٥]. وفي قضية أخرى تتعلق «بكرامة الميت» لضحايا الحرب في مخيم جنين في شهر آذار عام ٢٠٠٢ وبالرغم من أن قسما من الضحايا شاركوا في المقاومة ضد القوات الإسرائيلية إلا أن المحكمة عادت وأقرت مبدأ كرامة الميت في هذه الحالة أيضا[١٦].

ت. أوامر عسكرية

يستند الأمر العسكري رقم ٣٨,٠١٠٩ بتاريخ ١ أيلول ١٩٧٦ على مبادئ معاهدة جنيف الأولى وبالأساس على البنود ١٥ و ١٦ و١٧ المتعلقة بالشهداء والتعرف عليهم ودفنهم. وتفصل أوامر قيادة الأركان هذه إجراءات تجميع ونقل الجثث من ساحة المعركة، تأسيس وحدة دفن، كما وتفصل الإجراءات الواجب إتباعها عند إيجاد جثة لغرض التعرف عليها ودفنها، تنظيم المقابر ووضع العلامات و خارطة للمقابر وتعريف وتسجيل الشهداء.

الادعاء الاسرائيلي ان الامر العسكري رقم ٣٨,٠١٠٩ لا يسري على جثامين شهداء الاعمال الفدائية ويعتبرهم «مخربين» وان الامر العسكري يسري على جنود نظاميين لجيوش دول معادية[١٧]. نظرت اللجنة العسكرية الخاصة بقضية الشهيدين زواهرة وصبح ووضع المقابر والاوامر العسكرية التي تتعلق بتوثيق الجثث واليات الدفن فوجدت ان قسما من الاوامر المتعلقة بهذا الموضوع قديم، واشارت إلى أنها لم تستطع الحصول على النص الاصلي بل على النص في صورته المعدلة بالرغم من كونها لجنة عسكرية، حيث وجدت ان الضباط أنفسهم لم يحتفظوا بنسخ اصلية ولم يطلعوا على موعد التعديل.

(الاوامر العسكرية المتعلقة بمعاملة الجثامين ودفنها):

- امر عسكري رقم ٧٠٥,١ / شهر نيسان ١٩٧١ وعنوانه «متسللون ومواطنون وسكان المناطق – قتلى»
- امر عسكري رقم ٢١٩ / شهر تشرين اول ١٩٧٧ وعنوانه «معاملة المتسللين»والسكان المحليين الذين قتلوا على يد قواتنا في المناطق»
- اوامر تنفيذية رقم ٢,١٠ / شهر حزيران ١٩٨٩ وعنوانه :جثث المخربين / نقل دفن وتوثيق – تعليمات تنفيذية».

---

١٥ انظر قرار المحكمة العليا رقم ٣٩٣٣/٩٢ مصطفى بركات ضد القائد العسكري، مجلد قرارات المحاكم (م و) (٥) ١، صفحة ٤٦٤.

١٦ انظر قرار محكمة العليا رقم ٣١١٤/٠٢ بركة واخرون ضد وزير الأمن، (لم ينشر بعد).

١٧ انظر تقرير اللجنة العسكرية الخاصة التي تم تعيينها بموجب امر من قيادة الاركان رقم ٢,٠٧١٥ لتقصي مكان جثمان الشهيد زواهرة والشهيد صبح بالاضافة لمراجعة وضعية وظروف مقابر الارقام وظروف الاحتفاظ بالجثامين بالمقابر وحول وسائل التشخيص والتعرف، بند رقم ٧٧ للتقرير.

- تعديل للاوامر التنفيذية ٢,١٠ المذكورة اعلاه / شهر ايار ١٩٩٢ وعنوانه :جثث المخربين / نقل دفن وتوثيق»
- تعديل للاوامر التنفيذية ٢,١٠ المذكورة اعلاه / شهر اذار ١٩٩٥ وعنوانه: «جثث مخربين ومتسللين – تعليمات دفن».
- امر عسكري رقم ١/٧,٤٣٠ / شهر اذار ١٩٩٥ وعنوانه: جثث مخربين ومتسللين – تعليمات دفن
- تعديل للامر العسكري ١/٧,٤٣٠ / شهر اب ١٩٩٧
- الامر العسكري رقم ١/٠,٠٦١ / شهر تشرين اول ١٩٩٨ جثث مخربين ومتسللين – تعليمات دفن.

ث. الموقف الاسرائيلي من قضية ارجاع الجثامين والاحتفاظ بها:

يقوم الادعاء الاسرائيلي بضرورة الاحتفاظ بجثامين الشهداء على ركيزتين:

الأولى: دفن الشهداء في مقابر الأرقام من شأنه أن يردع آخرين عن تنفيذ عمليات ضد إسرائيل سواء بشكل مباشر أو بواسطة ضغط الأهل.

الذريعة الثانية: منع المصادمات المباشرة ما بين المشتركين بالجنازة والقوات الإسرائيلية إذا ما تم إرجاع الجثمان، إذ تتحول الجنازة إلى مركز مواجهة يكون الجنود والمستوطنون عرضة لإلقاء الحجارة، الزجاجات الحارقة، إطلاق رصاص بالهواء، إطلاق رصاص باتجاه أهداف إسرائيلية، تحريض، رفع أعلام وشعارات من قبل الحركات الفلسطينية. بالإضافة إلى الحيلولة دون تحويل الجنازة وبيت العزاء إلى مركز دعم وتشجيع المقاومة وتجنيد مقاومين جدد

الادعاء الاسرائيلي يدعي أن القرار بالاحتفاظ بالجثامين ليس عاما وشاملا انما يتعامل مع كل جثمان بشكل فردي، وأن القرار بيد قائد المنطقة العسكرية بعد التشاور مع النيابة العسكرية. حسب الادعاء الاسرائيلي، فان هذه الطريقة تضمن الموازنة بين حق كرامة الميت وحق اهله وبين الضرورات والمبررات الامنية المبينة اعلاه[١٨]. من الجدير ذكره ان المحكمة الإسرائيلية سبق وأن صادقت، ضمن هذا الاطار القانوني، على إرجاع جثامين شهداء فلسطينيين بشروط مثل عدم فتح بيت عزاء، اقامة الجنازة في ساعات الليل، تحديد أعداد المشاركين في الجنازة....الخ

في العقد الاخير وبعد اسر ثلاثة جنود ولاحقا اسر الجنديين جولفاسر وريجب من قبل حزب الله اللبناني واسر الجندي جلعاد شاليط على يد حركة حماس، تم تجميد كافة المعاملات المتعلقة بارجاع الجثامين بحجة أن الموضوع يتم تداوله ضمن صفقات تبادل الاسرى وعليه فليس مناسبا ان يتم حسمه قانونيا. بسبب هذه الذريعة ما زالت هناك اربعة التماسات في محكمة العدل العليا الإسرائيلية يتم تأجيلها كل ستة شهور بالرغم من مرور سنوات على تقديمها !! وهي التماس رقم ٩٠٢٥/٠١ (الاخوين عوض الله)، التماس رقم ٨٠٢٧/٠٥ (ابو سليم)، التماس رقم ٨٠٨٦/٠٥ (مصري)، التماس رقم٤١١٨/٠٧ (حنبلي). من الجدير ذكره ان كافة الالتماسات والقضايا المذكورة تناولت قضية ارجاع الجثمان فقط ولم تتطرق الى قضايا تتعلق بظروف الاحتفاظ ووسائل التعرف.

بالنسبة لظروف الاحتفاظ بالجثامين والمقابر وحق زيارة المقابر فانه ليس في علمنا وجود قرار مماثل، ذلك ان كافة الادعاءات في السابق انحصرت ضمن مطلب واحد الا وهو ارجاع الجثمان.

---

١٨ انظر رد النيابة الاسرائيلية بقضية عدل عليا ٣٤١٧/٠٣ علان ضد القائد العسكري في الضفة الغربية على صفحة الكترونية:

http://www.hamoked.org.il/items/6131.pdf

بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٨ تمت صفقة تبادل الاسرى ما بين حركة حماس ودولة اسرائيل وتم الافراج عن الجندي الاسرائيلي الاسير جلعاد شاليط. نظريا توقعنا ان يحدث انفراج في ملف ارجاع جثامين الشهداء ولكن برزت مؤشرات ضد هذا التوقع في حينه:-

فقد نشر بالصحافة الاسرائيلية بتاريخ (٢٠١٢/١/٤) ان لجنة شمجار قدمت توصيات لوزير الدفاع الاسرائيلي، في حينه، ايهود براك بشأن قواعد صارمة وملزمة في صفقات تبادل الاسرى. اللجنة التي يترأسها رئيس المحكمة العليا سابقا مئير شمجار (معروف بمواقفه المتشددة) كان وزير الدفاع قد كلفها بوضع معايير ملزمة في مفاوضات تبادل الاسرى وذلك على اثر الجدل في الشارع الاسرائيلي حول الثمن الذي يجب دفعه لقاء ارجاع الجندي شاليط. قُدّم التقرير لوزير الدفاع وهو يحوي توصيات بنقل المسؤولية عن ادارة مفاوضات تبادل الاسرى من مكتب رئيس الحكومة الي جهة رسمية في وزارة الدفاع تقام خصيصا لهذه الغاية، وانه يجب اتباع معايير صارمة تمنع ارجاع عدد كبير من الاسرى العرب والفلسطينيين مقابل جندي واحد. يذكر ان اجزاء من التوصيات التي تتعلق بمعايير التبادل بقيت سرية. وعلى ذمة الصحف العبرية فان تقرير شمجار يوصي بتبني واتباع معايير لا يتم بموجبها تبادل اسرى احياء مقابل جثث لجنود اسرائيليين، وانه مقابل جثث لجنود اسرائيليين يتم تبادل جثث للشهداء الفلسطينيين والعرب. بكلمات اخرى يجب الاحتفاظ بالجثامين كورقة تفاوض لمفاوضات مستقبلية قد تحدث اذا ما قتل جندي اسرائيلي وتم اسر جثمانه.

في شهر ايار لسنة ٢٠١٢ أعادت اسرائيل ٩١ جثمانا لشهداء فلسطينيين الى السلطة الوطنية الفلسطينية(بعد استعادة جثماني الشهيدين مشهور عاروري وحافظ أبو زنط بوسائل قانونية شكلت سابقة قانونية) والتي قامت بدورها باعادة كل جثمان شهيد الى ذويه وعائلته وعمل مراسم عسكرية تليق بالشهداء ودورهم الوطني. حاليا ما زال هناك على الأقل ٢٥٠ شهيدا في مقابر الارقام حالاتهم موثقة لدى الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء والكشف عن مصير المفقودين، بانتظار استرداد جثامينهم ودفنهم بالطريقة التي تلائمهم. وعليه فاننا في مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان مستمرون في تقديم القضايا القانونية في محاولة تحصيل اكبر انجاز قانوني ممكن، علما ان هذا النوع من القضايا يتم التعامل معه بحذر شديد من قبل المحكمة وهناك قضايا عالقة منذ عشر سنوات لم تحسم حتى اليوم.

ج. التجربة القانونية التي خاضها مركز القدس للمساعدة القانونية والعبر التي تم استخلاصها من هذه التجربة :

قرر مركز القدس مطلع عام ٢٠٠٨ تبني قضايا لاسترجاع جثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب، وقمنا بتبني قضية واحدة كقضية تجريبية (Test case)، قضية ارجاع جثمان الشهيد مشهور العاروري، حتى نقوم بدراسة قانونية ومحاولة لكسر الجليد في هذا الملف الذي كان مهملاً ومنسياً، علما منا أن قضية ارجاع جثامين الشهداء تم ربطها بقضايا صفقات تبادل الاسرى وعلى ضوء الجمود في متابعة هذه الملفات في محكمة العدل العليا. بعد البدء بالمراسلات في القضية الاولى نجح مركز القدس في انشاء حملة جماهيرية واسعة تشمل جميع اطياف المجتمع الفلسطيني. خلال الفترة الاولى تم تحويل اسماء لاكثر من ٥٠ شهيدا يعتقد ان جثامينهم محتجزة في مقابر الارقام. في البداية تم توجيه رسائل جماعية طالبنا فيها باسترجاع الجثامين، لاحقا وبعد دراسات مستفيضة استنتجنا ان هذا الطريق سوف يؤدي الى التماسات توضع على رف المحكمة العليا الاسرائيلية، ولهذا كثفنا البحث والنقاش لايجاد منافذ قانونية تضاف الى المطلب الطبيعي والانساني باسترجاع الجثمان. فيما يلي شرح عن ثلاث قضايا تم تقديمها خلال السنتين الاخيرتين:-

قضية الشهيد مشهور العاروري:

استشهد مشهور طلب العاروري في عملية فدائية بتايخ ١٨ ايار ١٩٧٦ وتم الاحتفاظ بجثمانه في مقبرة الارقام. كان والد الشهيد يبلغ من العمر ٨٥ عاما ووالدته تبلغ من العمر ٧٥ عاما عند تسلم القضية، (وقد توفي الوالد بعد ثلاث سنوات من ذلك وبعد تسلم ووداع جثمان ابنه). وجهنا رسائل الى المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية في الضفة الغربية باسم ذوي الشهيد مطالبين بارجاع جثمانه، الا ان جميع المراسلات بقيت دون رد لشهور، الامر الذي سمح بالتوجه للمحكمة العليا الاسرائيلية بالتماس رقم ٠٩/٨٣٠٦ تعمدنا من خلاله حصر مطالب عائلة الشهيد باسترجاع جثمان ابنهم، في محاولة لتفادي ادعاء اسرائيلي يتعلق بصفقة تبادل بشأن الجندي شاليط.

الالتماس باسم ذوي الشهيد كان شخصيا جدا وشددنا من خلاله على المدة الطويلة التي مرت على استشهاد الشهيد وعلى معاناة اهله وعلى كون والدي الشهيد طاعنين في السن وخشيتهما من قضاء اجلهما قبل استرجاع جثمان ولدهم. بالاضافة لذلك تم طلب السماح لذوي الشهيد بزيارة ضريحه كحل مؤقت لحين ارجاع الجثمان بشكل نهائي الى عائلته. إن تحويل الملف الي شخصي وتعدد المطالب كان من شأنه ان يحول دون ربط هذه المطالب بعودة شاليط.

تعاملت المحكمة العليا مع ملف الشهيد بشكل فردي وامهلت النيابة الاسرائيلية مدة ٢٠ يوما للرد على الالتماس، في خطوة مفاجئة نوعا ما على ضوء الجمود في هذه الملفات في المحكمة العليا، علما بوجود اربعة التماسات مؤجلة منذ عدة سنوات وتم ربط مصيرها بمصير صفقة تبادل الاسرى. الحقيقة أن قبول المحكمة لمطلب المتابعة المستعجلة اعطى اشارة اولية لموقف ايجابي من قبل المحكمة العليا بخصوص ارجاع جثمان الشهيد مشهور. بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣ ابلغت النيابة بموقفها قبول مطلب ارجاع جثمان الشهيد العاروري. فيما يلي نص بلاغ النيابة:

١. "الموضوع الأساسي للالتماس المتمثل بطلب الملتمسين إصدار أمر ضد القائد العسكري لإرجاع جثمان ابنهم «مشهور طلب صالح لغاية إجراء دفنه على يد العائلة.

٢. القائد العسكري يبلغ بهذا انه مستعد لإرجاع جثمان ابن الملتمسين، وبهذا لن يكون هنالك ضرورة لبحث الالتماس.

٣. في الأيام القريبة سوف يتم إبلاغ محامي الملتمسين بشأن الإجراء لإرجاع جثمان ابن الملتمسين.

٤. في هذه الظروف، يطلب القائد العسكري من المحكمة أن تسمح له بتقديم بلاغ إضافي من قبله حتى تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٧.

تحريرا في ٢٠٠٩/١٢/٠٣"

بعد هذا البلاغ تم تنسيق اخراج جثمان الشهيد من مقبرة الارقام وفحصه في معهد الطب الشرعي في ابو كبير باسرائيل وقد قامت والدة الشهيد واخوه باعطاء عينات دم لمطابقة الحمض النووي DNA. وتحملت العائلة على نفقتها الخاصة تسديد تكلفة الفحص لعدم السماح باستخدام التكلفة العالية ذريعة للتنصل من تسليم الجثمان.

تبين من الفحوصات الأولية في ابو كبير ان الجثمان الذي استخرج من القبر الذي كان يفترض أنه قبر الشهيد مشهور العاروري حسب سجلات الجيش الاسرائيلي، هو جثمان لشهيد اخر. ما إقتضى من الجيش القيام بمحاولة أخرى تم خلالها فتح ثلاثة قبور اضافية تكللت بالنجاح وتم من خلالها تشخيص جثمان الشهيد مشهور العاروري عن طريق استخراج حمض نووي من الجثمان ومطابقته مع الحمض النووي من عينات الام والاخ.

بتاريخ ١٠ اب ٢٠١٠ سلمت سلطات الاحتلال جثمان الشهيد الى محامي العائلة بواسطة سيارة اسعاف خاصة وذلك من معهد الطب الشرعي في ابو كبير.

وبالرغم من هذه النهاية الناجحة الا ان تجربة الشهيد العاروري كشفت حقيقة مؤلمة وهي أن احتمال عدم تشخيص الجثمان وعدم معرفة مكان دفنه واردان. بل وأكثر من ذلك أظهرت، ومن خلال حوار مع احد اطباء المعهد الشرعي، أوجه الصعوبه في استخراج حمض نووي قابل للمقارنة من جثمان الشهيد وهي المرحلة الاولى في المطابقة في فحص ال DNA، وذلك بفعل الزمن. بالاضافة لذلك فقد أعلمنا بان فحص DNA والمقارنة تتم حكما مع الابوين والاخوة من نفس الابوين. بمعنى اخر اذا توفى كافة الاقارب من الدرجة الاولى (ابوان واخوة) عندها يترتب استخراج جثمان احد الاقارب وجثمان الشهيد لضمان نجاح عملية المطابقة، الامر الذي يشكل بحد ذاته عائقا كبيرا لاشكاليات قانونية وشرعية وانسانية.

أعطى تقرير معهد الطب الشرعي بخصوص الشهيد العاروري صورة مؤلمة عن ظروف المقابر وعن عملية استخراج الجثمان او الرفات من باطن الارض، فيما يلي ترجمه لنصوص من التقرير:-

- « حضرنا بتارخ ٢٠١٠/٢/٢٤ الساعة ١٠:٢٠ في مقبرة قتلى العدو بجسر ادم، اثناء فتح القبر المُعلّم بواسطة قضيب حديد وعليه لوحة تحمل رقما، على ما يبدو انه ٥٠١٤. القبر هو واحد من عدة قبور ابعادها ٨٠ – ١٢٠سم معلّمة بطوب ومغطاة بالعشب. البعد بين القبور في الصف الواحد ٢٠ سم الى ٥٠ سم والمسافة بين الصفوف حوالي ٥٠ سم.أشار رجال عسكريون الى القبر .تم استخراج الجثمان بواسطة كف حديدي لجرافة عرضها ١ متر التي جرفت التراب في المنطقة وحولته الى كومة، وجدنا في التراب وعلى عمق سطحي لغاية ٥٠ سم، وجدنا جزءً ايسر من فك سفلي لهيكل ادمي وعظام كف قدم. على عمق حوالي ١,٥ متر في الجانب الايسر للحفر يوجد كيس بلاستيكي بلون ابيض وداخله بقايا عظام وبقايا قماش. تم فصل العظام حسب العمق الذي وجدت عليه».

ويضيف التقرير ان الاطباء لم ينجحوا باستخراج حمض نووي قابل للمقارنة من عظام الهيكل العظمي ولكنهم نجحوا بذلك بواسطة الاسنان.

باءت المحاولة الاولى لاستخراج جثمان الشهيد مشهور العاروري بالفشل وقام الجيش بمحاولة ثانية.

بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢ تم استخراج جثمانين اضافيين من مقبرة الارقام في جسراً دم في الغور. كانت الجثامين التي استخرجت هذه المرة مدفونة تحت العلامه رقم ٥٠١٢ – ٥٠١٥. الجثمان الذي استخرج في المرة الاولى كان مدفونا تحت الرقم ٥٠١٤. في المرة الثانية تم الحصول على حمض نووي من عظام الهيكل العظمي وبعد المقارنة تم تاكيد هوية صاحب الجثمان على انه الشهيد مشهور العاروري.

بعد الحصول على مطابقة من معهد الطب الشرعي حاول الجيش المراوغة في التسليم، وتم الادعاء ان قائد هيئة الاركان العامة انذاك، جابي اشكينازي، قد تولى الموضوع بشكل شخصي، وانه بصدد تشكيل لجنة عسكرية خاصة لدراسة الموضوع، هذا بعد ان وافقوا على مبدأ ارجاع الجثمان وبعد التشخيص والتعرف على الجثمان. غير أن المحكمة العليا وقفت الى جانب ذوي الشهيد وضغطت على النيابة لتسليم الجثمان بشكل فوري.

بعد تسلم الجثمان تم شطب القضية من المحكمة العليا.

الشهيد حافظ ابو زنط:

بعد النجاح باسترجاع جثمان الشهيد مشهور العاروري توجهنا بالتماسين آخرين لاسترجاع جثماني الشهيدين حافظ ابو زنط وانيس دولة. الحقيقة اننا تعمدنا التوجه للعليا بشأن الشهيدين ابو زنط ودولة بعد الانتهاء تماما من قضية الشهيد مشهور العاروري وذلك لان قضية العاروري قدمت على انها قضيه خاصه ومستعجلة .

استشهد حافظ ابو زنط، وهو من مواليد وسكان نابلس، في نفس العملية التي كان قائدها الشهيد مشهور العاروري بتاريخ ١٨ ايار ١٩٧٦. تم اختيار قضية الشهيد ابو زنط للمتابعة لعدة اهداف، اهمها ان الجيش لن يستطيع ان يحيد عن الموقف الذي تبناه في قضية مشهور العاروري. ان النجاح بعدة قضايا على أساس فردي سيؤدي حتما الى تغيير في الموقف الاسرائيلي المتعنت بشأن عدم ارجاع جثامين الشهداء والعراقيل المختلفة التي يضعها بوجه القضايا المرفوعة بهذ الخصوص.

قدمنا في قضية استرجاع جثمان الشهيد ابو زنط ايضا طلبا والتماسا مستعجلا وخاصا، وهذه المرة لأن اهل الشهيد يخشون تعذر امكانية التعرف على جثمان ولدهم اذا طالت مدة الاحتفاظ بالجثمان خاصة وان والده متوفى ووالدته طاعنة في السن، وقدمنا للمحكمة تقارير الطب الشرعي بخصوص الشهيد مشهور العاروري.

وافقت النيابة ان ترجع جثمان الشهيد حافظ ابو زنط، وبعد الفحوص في معهد الطب الشرعي تم تأكيد هوية صاحب الجثمان على انه حافظ ابو زنط، ننوه ان الجثمان قد فحص في السابق ضمن عملية فحص جثمان الشهيد مشهور العاروري، حيث كانا مدفونين معا .

تم تسليم الجثمان بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٠ على حاجز بالقرب من بلدة جلجولية في محافظة قلقيلية، حيث تقل الجثمان من سيارة اسعاف اسرائيلية الى اخرى فلسطينية في منطقة معزولة ومحجوبة عن الانظار داخل منطقة المعبر.

الشهيد انيس دولة :

قدمنا الالتماس الثالث والذي يحمل رقم (١٠- ٨٧٩٢) باسم شقيق الشهيد أنيس دولة من قلقيلية لاسترجاع جثمان شقيقه الذي استشهد في سجن عسقلان قبل ٣٠ عاماً، خلال هبّة أسرى نفحة مطلع ثمانينيّات القرن الماضي. وقد استشهد دولة بتاريخ ٣١ آب ١٩٨٠، جراء عدم تقديم الإسعافات الطبية اللازمة لتدهور حالته الصحية، الناجم عن خوضه ورفاقه في الحركة الأسيرة إضراباً مفتوحاً عن الطعام للمطالبة بالحقوق المتعلقة بالأسرى والمعتقلين وذلك بعد قضائه في الأسر ١٣ عاماً من محكوميته المؤبدة، عِلماً أنه استشهد مع ثلاثة رفاق آخرين، والذين تم ارجاع جثامينهم لعائلاتهم في حينه، ولم يتم إبلاغ أسرته عن مكان وجوده.

قدمت النيابة الإسرائيلية رداً سلبياً بخصوص الشهيد انيس دولة، حيث أبلغت النيابة المحكمة العليا أنه لا يوجد دليل على مكان دفن جثمان الشهيد انيس دولة لغاية اللحظة وأنه مفقود. أصدرت المحكمة العليا تعليمات للنيابة بعمل أقصى جهدها لإيجاد مكان الجثمان واي معلومات تفيد في مكان الدفن، وبعد ذلك أبلغت الأخيرة انها لم تجد سوى تقرير الطب الشرعي الصادر من معهد أبو كبير للطب الشرعي الخاص بفحص سبب الوفاة.

الشهيد انيس دولة هو دليل اخر للاهمال الاسرائيلي بكل ما يتعلق بالتوثيق لاسماء الشهداء وظروف واماكن دفنهم. الشهيد انيس دولة لم يكن الحالة الاولى التي «ضاع» فيها جثمان ولم يعرف مكان دفنه، وقد كُشف عن احدى هذه الحالات من خلال التماس رقم ٨٣٥٩/٠١ [١٩] المقدم من قبل ابن شهيد فلسطيني طالب فيه بإرجاع جثمان والده الذي استشهد في منطقة الخليل بتاريخ ١٩٧١/٠٢/٠٤، لدفنه في أراضي الضفة الغربية. أثناء مداولات المحكمة شكل الجيش الإسرائيلي لجنة تحقيق خاصة في محاولة منه لإيجاد جثمان والد مقدم الالتماس بعد أن اعترف الجيش الإسرائيلي بقتل والد الشاب واحتفاظه بجثته.

أفاد تقرير لجنة التحقيق التي كلفت بايجاد جثمان والد الملتمس في ملف ٨٣٥٩/٠١ أن الجثة دفنت في منطقة «بنات يعقوب» ولكن

١٩ انظر رد النيابة العامة في التماس ٨٥٣٩/٠١ ابو ميزر ضد دولة اسرائيل منشور على الصفحة الالكترونية www.hamoked.org.il/items/7322.pdf.

بالرغم من ذلك فانه لا يمكن الاستدلال على مكان الجثة اليوم لعدم توفر البيانات والسجلات والوثائق الخاصة بدفن جثامين هناك في الفترة ما قبل شهر أيار ١٩٧٢، علما انه في مقبرة الأرقام في منطقة « بنات يعقوب» تم دفن عشرات الجثامين للشهداء الفلسطينيين استشهدوا ما قبل أيار ١٩٧٢.

مع إن إسرائيل أبدت استعدادها لإرجاع الجثمان حال إيجاده الا انه تم رد الالتماس ٨٣٥٩/٠١ على ضوء نتائج لجنة التحقيق ونظرا لاستحالة إيجاد الجثة والتعرف عليها أو على مكان وجود القبر. يذكر أن المحكمة الإسرائيلية رفضت أن يتم إخراج كافة الجثامين مجهولي الهوية في مقبرة الأرقام بالقرب من «بنات يعقوب» والقيام بفحص للحمض النووي في محاولة لإيجاد الجثمان لأنه لا يوجد توثيق حتى لأماكن القبور.

أكد تقرير لجنة التحقيق المذكورة أن وحدة خاصة في شرطة إسرائيل كانت مسؤولة عن عملية الاحتفاظ بجثامين الشهداء، وان هذه الوحدة لم تعد موجودة منذ مدة طويلة، كما أن شرطة إسرائيل أتلفت كافة الوثائق المتعلقة بالشهداء والجثامين وأماكن القبور، واليوم لا يوجد طرف خيط للاستدلال على أماكن دفن عشرات وربما مئات من الشهداء الفلسطينيين.

الغريب ان الشهيد انيس دولة هو احد الاسماء الذين ورد ذكرهم ضمن قائمة تشمل أسماء ٨٤ شهيداً ابلغت اسرائيل الجانب الفلسطيني أنها ستقوم بتسليم جثامينهم ضمن مبادرة « حسن النيّه» التي لم تتم في تموز ٢٠١١.

ح. قضية تشخيص الجثة والتعرف عليها بواسطة فحوصات علمية – فحص الجينات:

طرأ منذ عام ٢٠٠٤ تغيير على السياسة الإسرائيلية إذ أصبح شرطا لإرجاع الجثمان إلى أهل الشهيد أن يتم التعرف عليه علميا بواسطة فحوصات DNA على نفقة الأهل، هذا بالإضافة إلى القيود السابقة من حيث تحديد مكان وزمان الجنازة وعدد المشاركين فيها[٢٠].

من البديهي أن تكون رغبة أهل الشهيد استرداد جثمان ابنهم دون غيره ولكن هذا لا يعني أن تلقى على عاتقهم نفقة فحص ال-DNA والمشترط أن يتم في معهد الطب الشرعي الإسرائيلي في "أبو كبير" علما أن تكاليفه باهظة فهي تزيد عن ٣٠٠٠ $ وهو ما يصعب على معظم العائلات الفلسطينية من اسر الشهداء تحمله، وحيث أن الفحص يتم فقط في معهد الطب الشرعي الاسرائيلي في ابو كبير فلا دور لخبراء فلسطينيين بالعملية.

جدير ذكره ان الحمض النووي يتأثر مع مرور الزمن بسبب عاملين اساسيين: **اولا**: تحلل الحمض النووي أو ان تصبح الكمية المتبقية بالجثمان غير كافية لإجراء الفحص، وفي هذه الحالة سوف يتعذر اجراء مقارنة للحمض النووي. **ثانيا**: فان عملية المقارنة للحمض النووي تتم عبر المقارنة ما بين الحمض النووي للشهيد مع اقاربه من الدرجة الاولى وهم الاب والام والاخوة والاخوات (من نفس الابوين) والابناء والبنات. واذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان عددا كبيرا من الشهداء في مقابر الارقام مدفونون هناك منذ سنوات طويلة، فهذا الامر يعني احتمال أن لا تنجح عملية المقارنة في العديد من الحالات، ولذلك فمن الواجب الاسراع بقدر الامكان في اخراج جثامين الشهداء من مقابر الارقام كي لا يصبح من المحال استرجاعهم في المستقبل.

ومن الجدير ذكره كذلك فإن هناك اشكاليات عديدة تتعلق بقضية تشخيص الشهداء وتحديد اماكن دفنهم، حيث اتضح مرارا انه تم دفن شهداء في قبر محفور بشكل طولي ومتصل بحيث لم يتم الفصل بين الجثمان والاخر، ومع مرور الزمن وبفعل المطر والانحدار يحدث انجراف للتربة داخل ارض المقبرة، مما ادى الى وجود قسم من القبور خالية وقسم اخر اصبح يحوي جثمانا لشهيد في القبر المجاور، إضافة إلى مشاكل عديدة اخرى اهمها انه تم دفن الشهداء في أكياس نايلون كتب عليها بالحبر فقط ومع الزمن تلاشت هذه المعالم. كل هذه الاشكاليات تؤكد انه يجب عمل فحص جيني لكل شهيد قبل استرجاعه وذلك لضمان عملية التشخيص وارجاع كل شهيد الى اهله.

بناءً على خبرتنا في هذا المجال وسعيا من اجل الحفاظ على حق الشهداء واهاليهم، فقد تقدمنا بالتماس للمحكمة العليا نطالب الدولة الاسرائيلية فيه بانشاء مجمع لعينات DNA يتم استخراجها من جثامين الشهداء وايضا لعينات من الدم او اللعاب لاهالي الشهداء، وذلك كي لا يكون في المستقبل حجة بان امكانية الفحص الجيني قد تعذرت مما يحول دون ارجاع اي جثمان شهيد لاهله. اننا على قناعة ان يؤدي هذا الامر الى دفع قضية جثامين الشهداء الى الامام وفي خطوة من شأنها أن تعجل بارجاع كافة الجثامين الى عائلاتهم.

٢٠ التماس ٣٠٧/٠٤ مغربي ضد القائد العسكري، انظر رد النيابة الذي نشر على موقع www.hamoked.org.il/items/7191.pdf

اننا اذ نطالب ايضا ان يتم ارجاع الجثامين الى ذويهم مباشرة الا اننا ندرك أن هذا النوع من المطالب يعتبر وكأنه من قضايا المفاوضات وقد لا تتجاوب المحاكم الاسرائيلية بالدرجة الكافية والمرضية معه - وهي في نهاية الامر محكمة اسرائيلية وليست دولية – وعليه فاننا نطلب ان يتم السماح لاهل الشهداء بزيارة القبور ضمن تنسيق خاص مع الصليب الاحمر أو اي مؤسسة دولية الى مقابر الارقام وذلك كمطلب مؤقت الى حين استرجاع جثامين كافة الشهداء.

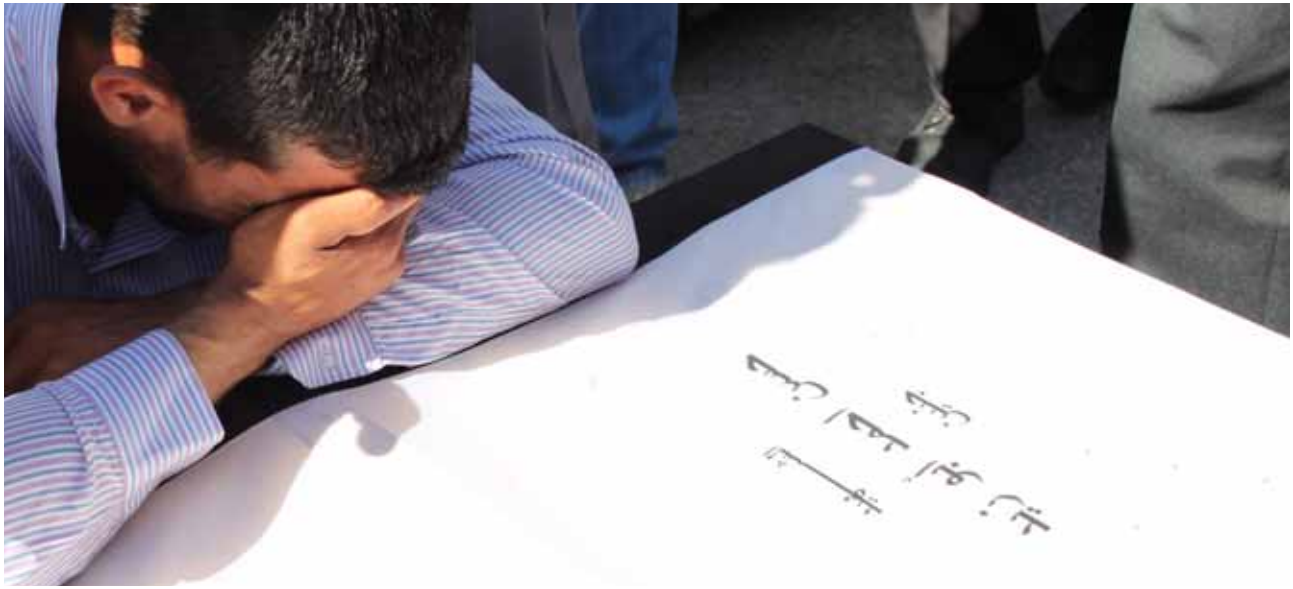

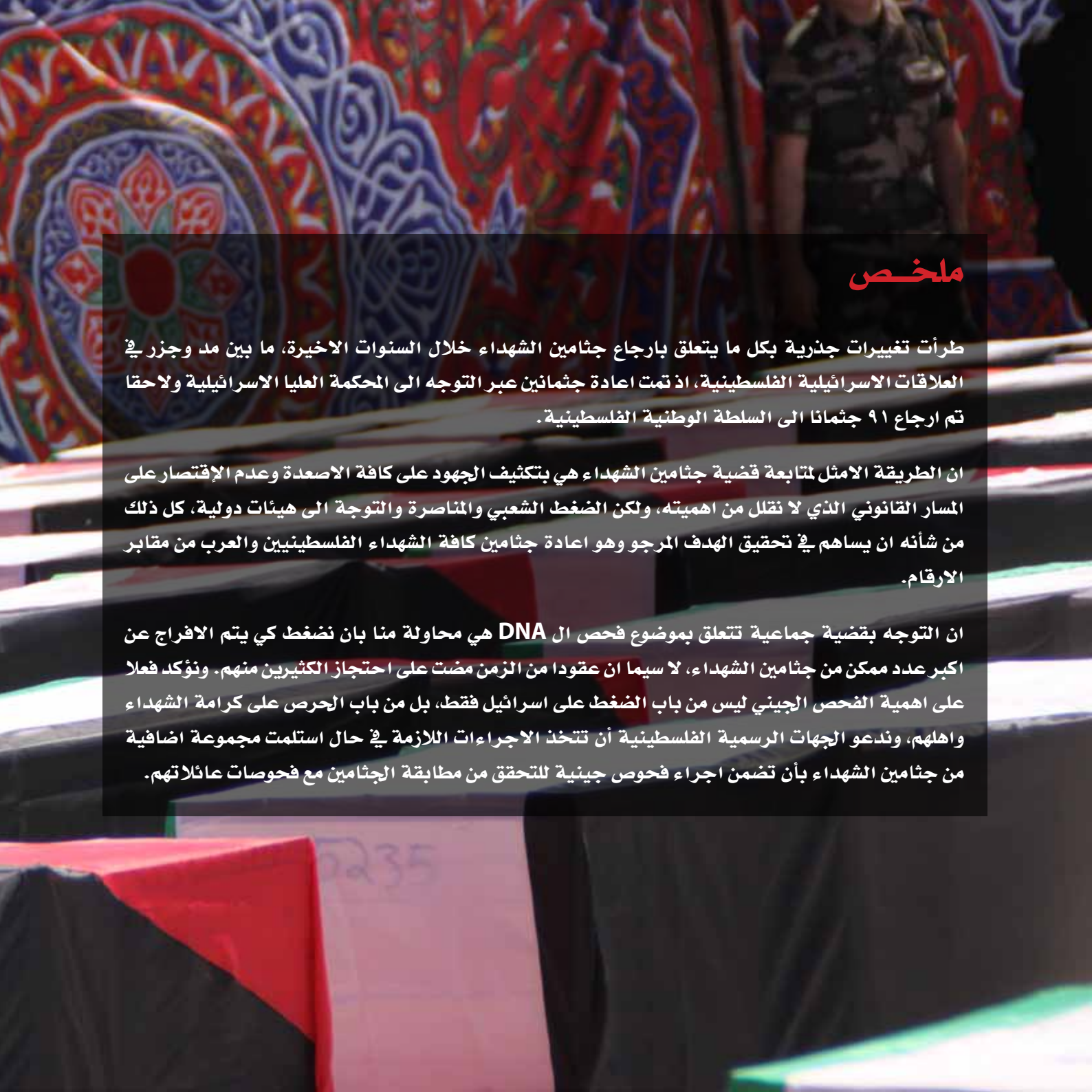

ملخـص

طرأت تغييرات جذرية بكل ما يتعلق بارجاع جثامين الشهداء خلال السنوات الاخيرة، ما بين مد وجزر في العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية، اذ تمت اعادة جثمانين عبر التوجه الى المحكمة العليا الاسرائيلية ولاحقا تم ارجاع ٩١ جثمانا الى السلطة الوطنية الفلسطينية.

ان الطريقة الامثل لمتابعة قضية جثامين الشهداء هي بتكثيف الجهود على كافة الاصعدة وعدم الإقتصار على المسار القانوني الذي لا نقلل من اهميته، ولكن الضغط الشعبي والمناصرة والتوجة الى هيئات دولية، كل ذلك من شأنه ان يساهم في تحقيق الهدف المرجو وهو اعادة جثامين كافة الشهداء الفلسطينيين والعرب من مقابر الارقام.

ان التوجه بقضية جماعية تتعلق بموضوع فحص ال DNA هي محاولة منا بان نضغط كي يتم الافراج عن اكبر عدد ممكن من جثامين الشهداء، لا سيما ان عقودا من الزمن مضت على احتجاز الكثيرين منهم. ونؤكد فعلا على اهمية الفحص الجيني ليس من باب الضغط على اسرائيل فقط، بل من باب الحرص على كرامة الشهداء واهلهم، وندعو الجهات الرسمية الفلسطينية أن تتخذ الاجراءات اللازمة في حال استلمت مجموعة اضافية من جثامين الشهداء بأن تضمن اجراء فحوص جينية للتحقق من مطابقة الجثامين مع فحوصات عائلاتهم.

تطورات وإنجازات للحملة ما بعد إصدار الطبعة الأولى من لنا أسماء ولنا وطن

أصدرت الحملة الطبعة الأولى من أول وثيقة فلسطينية حول قضية الشهداء المحتجزة جثامينهم والمفقودين في كتاب مطلع العام ٢٠١٠ بعنوان "لنا أسماء ... ولنا وطن"، ومنذ ذلك التاريخ، جرت تطورات وتحققت انجازات على مختلف محاور عمل الحملة يرقى بعضها إلى النجاحات النوعية، فيما تواصل الحملة جهدها لتحقيق كامل أهدافها.

أولاً : التوثيق

بلغ إجمالي ما تم توثيقه ٤٤٢ حالة؛ هم ٦٤ مفقودا و٣٨٧ شهيدة وشهيداً، تم تحرير ٩٣ جثماناً منهم ليتبقى ٢٨٥ جثماناً لا زالت محتجزة لدى حكومة اسرائيل.

جدير ذكره، أنه حين أعادت حكومة اسرائيل ٩١ جثمانا في ٣١ ايار من العام ٢٠١٢، فقد كان من بينها ١٨ جثمانا غير معرفين، ما شكل تأكيداً جديداً لانتهاك حكومة اسرائيل لكرامة الموتى واستهتاراً بمشاعر عائلات الضحايا، وعبئاً إضافياً على قيادة الحملة، استلزم جهوداً استثنائية و مكثفة للوصول إلى الحقيقة بشأنهم. وقد تمكنت قيادة الحملة من الوصول إلى الحقيقة والتعرف على ثمانية جثامين وتسليمهم لعائلاتهم، فيما لا زالت تحتفظ بعشرة جثامين في مقبرة رام الله وتواصل جهودهاللوصول إلى الحقيقة بشأنهم وحتى يتسنى اعادتهم إلى عائلاتهم.

جميع الحالات الموثقة تم وضع ملخصات عن استماراتهم على الموقع الالكتروني للحملة (www.makaberalarqam.ps)، وهذا اضافة إلى اصدار مطوية باللغتين العربية والانجليزية وملصقات وأفلام قصيرة وغيرها من الوسائل.

وتشير دراسة تحليلية لما تم توثيقه إلى أن:

- غالبية الشهداء هم من فئة الشباب (١٨-٢٥ عاماً) إذ بلغ عددهم ٢٥٦ شهيدة وشهيداً بنسبة ٦٦,١٪، فيما بلغت نسبة من هم في عمر (٢٦-٣٥ عاماً) ١٣,٢٪، أما من هم في عمر (٣٥ عاماً) فأكثر فقد بلغت نسبتهم ٩,٤٪ ومن هم دون سن (١٨ عاماً) فإن نسبتهم قد بلغت ١١,٢٪.
- النسبة الأكبر من هؤلاء الشهداء قد استشهدوا في السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٦، فتبين أن نسبتهم قد بلغت٦٥,٩٪ (جلّهم إبان الانتفاضة الثانية)، فيما بلغ عدد الشهداء والمفقودين في الفترة الممتدة منذ العام ١٩٦٧ – ١٩٧١ اثنان وتسعون شهيداً ومفقوداً وما نسبته

٢٢,٦٪، أما في الفترة الممتدة ما بين ١٩٧٢ – ١٩٩٤ فقد بلغ عددهم ٤٧ شهيداً وما نسبته ١١,٥٪

– عدد المفقودين الموثقة حالاتهم هو ٦٤ مفقوداً.

ثانياً :- بناء جسم منظم من ذوي الضحايا

حرص مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، حين تبنى إطلاق هذه الحملة، أن تكون القوة المحركة لها ذوو الشهداء والمفقودين، باعتبار ذلك، ضمانة لديمومتها وتحصيناً لها من أي محاولة استثمار تحرفها عن أهدافها الوطنية والإنسانية والأخلاقية الخالصة.

ولأجل ذلك فقد نظم المركز سلسلة لقاءات مع ذوي الشهداء والمفقودين شملت جميع محافظات الوطن،بما في ذلك قطاع غزة المحاصر، وقد استهدفت:-

أ. تعبئتهم بأهداف الحملة، وصياغة اشكال النضال الجماهيري والسياسي والدبلوماسي والقانوني المقترحة لتحقيق أهدافها، وتحديد دور المركز في اسنادهم اللوجستي، واستعداد المركز لتولي مهمة المتابعة القانونية، ولتأكيد وجوب الاعتماد على الذات والانفتاح والتعاون مع كل من يستعد للتضامن مع الحملة وأهدافها.

ب. انتخاب لجنة متابعة على صعيد كل محافظة بالتوازي مع انتخاب مندوب أو أكثر لعضوية القيادة الوطنية التي بلغ عدد عضويتها ٣١ مندوبة ومندوبا يمثلون مختلف محافظات الوطن وانتخبت في أول اجتماع لها بتاريخ ٢٧ آب ٢٠٠٨ منسقاً عاماً للحملة.

وتحرص قيادة الحملة على تجديد عضوية لجان المتابعه، كما تجديد عضويتها، كلما دعت الضرورة لذلك وبالقدر ذاته فإنها تحرص على انتظام اجتماعاتها الدورية وأن تصدر بلاغاً عن نتائج عملها تنشره بوسائل الاعلام، وتعمل على ترجمة قراراته بالتعاون مع لجان المتابعة في المحافظات والشراكة مع كل المتضامنين والمتطوعين في الحملة.

ثالثاً :- نضال جماهيري وسياسي ودبلوماسي

واصلت الحملة سلسلة نشاطاتها الجماهيرية بهدف إخراج هذه القضية من عالم الاهمال والنسيان إلى أن تصبح قضية رأي عام، بتنوع وإبداع، فقد نظمت سلسلة فعاليات جماهيرية في جميع المحافظات، وقد شملت هذه الفعاليات المسيرات الجماهيرية، والاعتصام أمام

المقرات الدولية وتسليم المذكرات، وإقامة الندوات، وتنظيم الجنازات الرمزية، وإزاحة الستارة عن نصب تذكارية تخليداً للشهداء، هذا بالإضافة إلى عشرات الندوات والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية والصحافية. وإصدار البوسترات التي حملت صور الشهداء والمفقودين ونبذة قصيرة عنهم، وإحياء اليوم الوطني للحملة بفعاليات مركزية.

كذلك إرسال المذكرات إلى رئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، وأمين عام جامعة الدول العربية والأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء في الكنيست من العرب والتقدميين الإسرائيليين وغيرهم من المؤسسات الإقليمية والدولية. وحملت هذه المذكرات عرضاً للقضية ودعوات لمطالب ملموسة كل حسب اختصاصه و/أو ما يوجبه القانون الدولي واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

وبالتوازي مع ذلك فقد خاطبت قيادة الحملة بمذكرات رسمية وعقدت اجتماعات مع كل مكونات النظام السياسي الفلسطيني دعتها فيها إلى دعم هذه الحملة سياسياً ومادياً والمشاركة الفعالة في فعالياتها ونشاطاتها.

رابعاً:- بناء إجماع وطني

لاقت الفعاليات الجماهيرية، ونشاطاتها السياسية والدبلوماسية والقانونية تعاطفاً جماهيرياً واسعاً، غطته وسائل الإعلام المحلية والعديد من الفضائيات على نحو واسع، وأثبتت الحملة مصداقيتها، من خلال دعوتها إلى أوسع مشاركة وطنية لدى كافة الجهات الرسمية والأهلية التي سبق أن خاطبتها بمذكرات وعقدت اجتماعات مع هيئاتها القيادية، أوضحت فيها طابعها الوطني والإنساني البعيد عن أية حسابات فئوية، ودعتها فيها إلى المشاركة الفعالة في نشاطاتها والمشاركة في اجتماعات قياداتها المحلية والوطنية.

إن تعدد الفعاليات وشمولها كافة محافظات الأراضي الفلسطينية، وتنوعها، وتعدد أساليبها، ناهيك عن طابع موضوعها الذي جذب اهتماماً واسعاً من وسائل الإعلام المحلية، والفضائيات المختلفة، قد ساعد، على التسريع ببناء رأي عام وطني شمل جميع مكونات النظام السياسي الفلسطيني وقوى وفعاليات مجتمعية يُجمع على تبني الحملة وأهدافها.

♦ القيادة الفلسطينية تتبنى الحملة وأهدافها

بلغ الإجماع الوطني ذروته، بإعلان الرئيس محمود عباس تبني القيادة الفلسطينية مطلب استرداد جثامين الشهداء المحتجزة، وضمه إلى المطالب الفلسطينية، وتكليفه الجهات الرسمية المختصة متابعة هذا المطلب مع الجانب الإسرائيلي، ما عكس قوة دفع ايجابي سياسي ومعنوي للحملة ونشطائها والمتضامنين معها.

♦ **مجلس الوزراء الفلسطيني يتبنى الحملة ويكلف الوزارات المختصة العمل على تحقيق أهدافها**

اتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٣، قراراً حمل الرقم (١٣/١١/٠٦/م و/س ف)، تبنى فيه الحملة وأهدافها، وطلب فيه من الوزارات ذات الاختصاص العمل مع الحملة، للتعريف بهذه القضية، ودعاها إلى إثارة القضية لدى الحكومات والهيئات المعتمدة لديها، والأمم المتحدة ومنظماتها، ومجلس حقوق الإنسان، والعمل مع المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام المحلية في الدول الأجنبية لفضح السياسة غير القانونية وغير الأخلاقية لإسرائيل والتي تطال الإنسان الفلسطيني حتى بعد موته، والطلب إلى هذه الحكومات والمؤسسات المدافعة عن حقوق الإنسان توجيه مذكرات إلى حكومة إسرائيل تطالبها بتنفيذ التزاماتها التي نص عليها القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف والبروتوكلان الملحقان بها.

خامساً: تعريب وتدويل القضية

- فقد تبنت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بقرار رسمي الحملة وأهدافها، واعتبرت في قرارها يوم ٢٧ آب يوماً عربياً لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة والكشف عن مصير المفقودين، وشرعت بسلسلة من النشاطات على مستوى المجالس الوزاريه العربية ذات الاختصاص، كما على مستوى ممثليات الجامعة بالتنسيق والتعاون مع مجالس السفراء العرب في البلدان الاجنبية، هذا إلى جانب تبني عدد من الحكومات العربية وخاصة تلك التي تحتجز حكومة إسرائيل جثامين لشهداء يحملون جنسياتها أو كانوا جنودا في جيوشها، وشروعها بنشاطات دبلوماسية ضاغطة مطالبة بتحرير جثامين الشهداء وإعادتهم إلى بلد الموطن وإلى عائلاتهم، وفي ذات السياق فقد تبنت المؤتمرات العربية – الدولية التي انعقدت في أريحا – فلسطين (٢٠٠٩) والجزائر (٢٠١٠) والمغرب (يناير ٢٠١١) أهداف الحملة، واجمعت على اعتبار يوم ٢٧ آب يوماً عربياً- دولياً، لتحرير جثامين الشهداء المحتجزة وشرع العديد من الأطراف المشاركة في بناء شبكات ضغط على حكومة إسرائيل لإعادة جثامين الشهداء إلى عائلاتهم فوراً.
- شروع الاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد البرلماني الأوروبي، وغيرهما من الاتحادات القارية والوطنية بممارسة ضغوطها على حكومة إسرائيل، ومطالبتها بإعادة جثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب.
- وإلى ذلك فقد شرع عدد من النواب العرب وتقدميين إسرائيليين في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بتقديم إستجوابات لوزير الحرب الإسرائيلي تضمنت المطالبة بالكشف عن عدد الشهداء المحتجزة جثامينهم وتمكين عائلاتهم من زيارة مقابرهم، ودعوا فيها الحكومة إلى الكشف عن حقيقة فيما إذا كانت جثامين بعض هؤلاء الشهداء قد تعرضت لسرقة اعضاء بشرية منها أو تحويلها إلى المشافي لإجراء تجارب طبية عليها.
- وعلى صعيد متصل فقد شرع الاتحاد العالمي لنقابات العمال وعديد من الاتحادات النقابية والمهنية، وأحزاب وقوى مدافعة عن

حقوق الإنسان في تنظيم فعاليات تضامنية مع الحملة وأهدافها والإعلان عن استنكارهم للعمل العنصري الذي تمارسه حكومة إسرائيل ودعوتها للإفراج الفوري عن جثامين الشهداء المحتجزة والكشف عن مصير المفقودين.

- تزايد اهتمام رئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقضية ومطالبتها حكومة إسرائيل بالإفراج الفوري عن جثامين الشهداء، وإلى حين تحقيق ذلك مطالبتها بالتصريح عن عددهم وأسمائهم وتمكين عائلاتهم من زيارة مقابرهم وممارسة شعائرهم الدينية عندها، إلى جانب اهتمام وتدخل العديد من منظمات وهيئات تابعة للأمم المتحدة بما فيها المفوض السامي لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، واللجنة الخاصة بتقصى الحقائق حول انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها من المنظمات والهيئات المستقلة المدافعة عن حقوق الإنسان العربية منها والأجنبية.

اعتصام اهالي الاسرى والشهداء المحتجزين

اجتماع اللجنة الدولية للصليب الأحمر

اجتماع لجنة قيادة الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء

اعتصام اهالي الاسرى والشهداء المحتجزين

قصة نجاح

تحرير جثماني شهيدين والتماسات جديدة أمام المحكمة العليا الإسرائيلية

شرع مركز القدس جهوده القانونية من خلال المراسلات مع المستشار القضائي للحكم العسكري الاسرائيلي. بلغ مجموع المراسلات مع المستشار القضائي ٥٤ مراسلة اتسمت الردود عليها بالمماطلة والتسويف، ما اضطر الدائرة القانونية بالمركز التقدم بالتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، طالبت فيه الإفراج عن جثمان الشهيد مشهور طلب عوض صالح، والذي استشهد بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٨، قرب قرية الجفتلك هو ورفيقين له عبروا الحدود في دورية قتالية استهدفت معسكرا اسرائيليا أقامه الاحتلال على أراضي المواطنين الفلسطينيين. قرار المحكمة كان الطلب إلى قيادة الجيش إعادة جثمان الشهيد العاروري إلى عائلته.

ورغم أن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية، كان قد صدر بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣ فإن تنفيذه تم في آب/ أغسطس من العام ٢٠١٠. فبعد شهر من مماطلة قيادة جيش الاحتلال وأذرع الأمن، اضطرت الدائرة القانونية إلى التقدم بطلب إلى المحكمة العليا الإسرائيلية تطالبها فيه بإصدار أمر إلى قيادة الجيش للتسريع بتنفيذ قرارها والإفراج عن جثمان الشهيد مشهور عوض العاروري.

تنفيذاً لذلك قررت قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي في شباط ٢٠١٠ استخراج الجثمان من مقبرة الأرقام الواقعة قرب جسر « بنات يعقوب» وإجراء فحص الحمض النووي "DNA".

غير أن نتائج الفحص لم تأت مطابقة، والسبب في ذلك كما يوضحه التقرير الصادر عن معهد الطب الشرعي الإسرائيلي "أبو كبير" بجلاء ووضوح، أن القبر الذي تم فتحه هو واحد من صف قبور بحجم ٨٠ – ١٢٠ سم، متاخمة لبعضها، والمسافة الفاصلة بين القبور في الصف الواحد ٢٠ – ٥٠ سم، والمسافة بين صفوف القبور هي ٥٠ سم.

وحيث أن فتح القبر تم عن طريق كف معدني لجرافة بعرض ١ متر، فقد كان من الطبيعي أن تجرف الكف عظام أكثر من جثمان، وفي حالتنا هذه لم تكن عظام جثمان الشهيد العاروري من بينها. ما اضطر الدائرة القانونية إلى المطالبة بإعادة البحث عن جثمان الشهيد العاروري مجدداً وهو ما تم بالفعل، وجرى إعادة فحص الحمض النووي "DNA" الذي تحملت عائلته جميع تكاليفه نظراً لرفض الحكومة الاسرائيلية تحمل مسؤولياتها عن ذلك، في محاولة منها جعل تلك التكاليف عقبة أمام الكشف عن الجثمان.

بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٠ أفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن جثمان الشهيد مشهور طلب عوض العاروري، وتم تشييعه بما يليق بكرامته الإنسانية والوطنية ووفقاً للتقاليد الدينية.

شكل تحرير جثمان الشهيد مشهور العاروري سابقة قانونية، وحمل دروساً تم الافادة منها بتحقيق نجاح قانوني آخر حين تم تحرير جثمان الشهيد حافظ أبو زنط (أكتوبر ٢٠١١) فيما لازالت قضية جثمان الشهيد أنيس محمود دولة قيد المتابعة، إذ تنكر سلطات جيش الاحتلال الإسرائيلي معرفتها بمصير الجثمان، رغم أنه قد استشهد داخل سجن عسقلان بتاريخ ١٩٨٠/٨/٣١، وجرى بعدها تشريح جثمانه في معهد الطب الشرعي الإسرائيلي " أبو كبير "، الأمر الذي يعزز من اتهامنا لسلطات الاحتلال الإسرائيلي بأن هذا الجثمان قد يكون تعرض لسرقة أعضاء منه!!!

إضافة لهذا:

- تتابع الدائرة القانونية في مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان التماساً مبدئياً أمام المحكمة العليا الاسرائيلية تطالب فيه إلزام حكومة اسرائيل بانشاء بنك للحمض النووي الريبي (DNA) يتم فيه ومن خلاله فحص الـ (DNA) لأقارب من الدرجة الأولى لكل عائلة من عائلات الضحايا من الشهداء المحتجزة جثامينهم والمفقودين والاحتفاظ بهذه النتائج وفق الشروط الصحية اللازمة، ليتسنى مطابقته لاحقاً مع عينات الحمض النووي الذي سيؤخذ من عظام جثامين الشهداء عند استردادهم.
- إن ما دفع الدائرة القانونية لتقديم هذ الالتماس المبدئي هو الدروس المستخلصة من تجربتها وملخصها احتمال كبير بأن لا تتمكن الحملة من إعادة جثامين لشهداء سيتم استردادها مستقبلاً إلى عائلاتهم الحقيقية والاضطرار بالتالي إلى الاحتفاظ بها في مقابر لجنود مجهولين وكأننا في هذه الحالة ننقلها من مقابر الأرقام الاسرائيلية لنحتفظ بها في مقابر أرقام فلسطينية..!!

إن سبب هذا التخوف ناجم عن:

١. تقدم السن في أقارب من الدرجةالأولى لشهداء مضى على احتجاز جثامينهم عقود من الزمن بالاضافة إلى أمراض الشيخوخة التي تصيبهم وهما عاملان يؤديان إلى الوفاة، ما يجعل امكانيات اجراء فحص الـDNA للتعرف على هوية الجثامين ومطابقتها مع أقارب من الدرجة الأولى غير ممكناً.

٢. التحلل الذي يصيب الحمض النووي في عظام جثامين الشهداء بفعل طول الفترة الزمنية لاحتجازها وهو ما يجعل إمكانية اجراء هذه التحاليل غير ممكن أيضاً.

تحرير ٩١ جثمان شهيدة وشهيداً انجاز نوعي للإجماع الوطني

أسست جهود الحملة على مدار أربع سنوات من كفاحها السياسي والدبلوماسي والإعلامي والقانوني، إلى خلق بيئة مواتيه لجهود القيادة الفلسطينية، كي تمارس ضغوطها السياسية والدبلوماسية المباشرة وعبر قنوات أخرى للمطالبة بتحرير جثامين الشهداء.

وبالفعل فقد استجابت الحكومة الإسرائيلية لمطالبة الرئيس محمود عباس بالإفراج عن جثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب. ففي يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٥/٣١ تم تسليم ٩١ جثمان شهيدة وشهيد، وتم استقبال وداع الجثامين في مقر الرئاسة الفلسطينية بمراسم عسكرية وحضور رسمي وجماهيري غطته وسائل الإعلام الوطنية والدولية باهتمام نوعي.جرى بعده نقل الجثامين إلى المدن والبلدات والمخيمات التي تقيم عائلاتهم فيها، حيث جرت على مداخلها مراسم استقبال وطنية وجماهيرية ليشيعوا ويدفنوا وفقاً للتقاليد الدينية وبما يليق بكرامتهم الوطنية والإنسانية.

وبذا يبلغ مجموع الجثامين المحررة ٩٣ جثماناً، وهو ما يوازي ٢٤,٦٪ من مجموع الشهداء (دون المفقودين) والبالغ عددهم ٣٧٨ شهيدة وشهيدا.

مهام نوعية على طريق إغلاق هذا الملف المأساوي

إن الإنجازات النوعية المحققة تضع كفاح حملتنا أمام جملة من المهام التي نعمل على تحقيقها بنفس المنهجية والروح، المستندة إلى تعظيم وتفعيل الاجماع الوطني والمشاركة والتضامن الفعال من كل القوى والمؤسسات والفعاليات المدافعة عن حقوق الإنسان في عالمنا وصولاً إلى إغلاق هذا الملف المأساوي الذي يتجسّد فيه انتهاك كرامة الموتى والعقاب الجماعي لعائلاتهم وأحبائهم.

أولاً:-

أ. ضمان وحدة الموقف الوطني الفلسطيني في وجه محاولات حكومة إسرائيل/القوة المحتلة لإغلاق هذا الملف بالإفراج عن جثامين الشهداء دون أن تكون معّرفة بالأسماء الحقيقية وأماكن وتواريخ استشهادهم، فذلك يعني استبدال مقابر الأرقام من كونها إسرائيلية لتصبح فلسطينية وما يعني استمرار انتهاك حرمة الموت وكرامة الموتى واستمرار معاناة عائلات الضحايا.

ب. اعتبار قضية الشهداء المحتجزة جثامينهم ذات أولوية وطنية أسوة بقضية الأسرى في سجون الاحتلال والمطالبة بتحرير جثامين الشهداء الاسيرة بالتوازي والتكامل مع المطالبة بحرية الاسرى الاحياء ليصبح مطلبنا تحرير الأسرى الأحياء منهم والشهداء. وعلى هذا الاساس يتم تجنيد قوى الضغط الإقليمية والدولية لإلزام حكومة إسرائيل/ القوة المحتلة للوفاء بالتزاماتها المحددة بالقانون الدولي واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الملحقين بها.

ثانياً: إحياء وتفعيل قرارات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وقرارات المجالس الوزارية المختصة بما في ذلك، قرارات مجلس وزراء العدل العرب والندوة القانونية التي نظمها، وخاصة ما يتصل منها، بعرض القضية على المحافل القضائية والقانونية والحقوقية والمطالبة بمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين عن هذه الجريمة التي ترقى إلى جرائم الحرب.

ثالثاً : متابعة ما تم تأسيسه في العلاقه مع المؤسسات والمنظمات الدولية بما فيها التابعة للأمم المتحدة وخاصة اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل تحشيد جهودها في الضغط على حكومة إسرائيل/ القوة المحتله ومطالبتها بالإفراج الفوري عن جميع جثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب معّرفه بأسماء الشهداء وأماكن وتواريخ استشهادهم وإلى أن يتحقق ذلك:-

- أن تعلن إسرائيل عن عدد وأسماء الشهداء المحتجزة جثامينهم وأماكن الاحتجاز.
- السماح لعائلات الشهداء بزيارة قبور احبائهم وإقامة شعائرهم وتقاليدهم عندها تحت إشراف وتنظيم اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- دعم الجهود القانونية التي يبذلها مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان "JLAC"، بإلزام حكومة اسرائيل الشروع بتأسيس بنك للحمض النووي الريبي (DNA) يتم فيه ومن خلاله فحص الحمض النووي لعائلات الشهداء والمفقودين والاحتفاظ بالنتائج لمقارنتها بنتائج فحوص جثامين الشهداء المحتجزة عند استردادها.
- إن الغرض من هذا الالتماس المبدئي هو تلافي التحلل الذي يصيب الحمض النووي في عظام الجثامين المحتجزة بفعل طول مدة احتجازها بالاضافة الى الوفيات التي تحصل بين أقارب الدرجة الأولى للشهداء وخاصة القدامى منهم.
- مواصلة الجهود القانونية جنباً إلى جنب مع الجهود السياسية والدبلوماسية لتحرير المزيد من جثامين الشهداء وخاصة الاقدم منهم، والذين يعاني أقاربهم من الدرجة الأولى من أمراض تهدد حياتهم.

تطورات وإنجازات للحملة

الشهيد شادي محمد صدقي نصّار

مكان السكن: قرية مادما - نابلس

تاريخ الولادة: في ١٨/٨/١٩٧٨

تاريخ الاستشهاد ٧/٣/٢٠٠٢

صدقي نصّار

بقلم: سميح محسن

عضو الأمانة العامة لاتحاد الكتاب الفلسطينيين

يناضل المواطن محمد صدقي نصّار، من قرية مادما، جنوبي مدينة نابلس، اليوم في إطار الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي، وينشط منسقاً للحملة في محافظة نابلس. المواطن نصّار، شأنه شأن المئات من أهالي الشهداء الفلسطينيين المحتجزة جثامينهم، ينتظر منذ ما يزيد عن عشرة أعوام قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي الإفراج عن جثمان ابنه البكر، شادي، المولود في الثامن عشر من آب (أغسطس) عام ١٩٧٨، والذي قضى في تاريخ ٧/٣/٢٠٠٢ أثناء تنفيذه عملية مسلحة في مستعمرة أريئيل، شمالي مدينة سلفيت.

قبل ذلك التاريخ بيوم واحد، يقول المواطن محمد نصّار، جاء شادي إلى البيت، وأخبر والدته بأنه سوف ينام خارج البيت. ويضيف:

﴿جاء شادي إلى محل أملكه في القرية، جلس بعض الوقت، ثم أبلغني بأنه سيذهب إلى مدينة نابلس، وأثناء مغادرته المحل كان يمشي عدة خطوات ثم يلتفت إلى الخلف، وهكذا واصل سيره إلى أن غاب عن نظري. كان ذلك الأمر ملفتاً بالنسبة لي وغريباً. عندما عدت إلى البيت في ساعات المساء، وسألت عنه، أخبرتني والدته بأنه سوف ينام خارج البيت. في اليوم التالي، الخميس الموافق ٧/٣/٢٠٠٢، جاءني عدة شبان من القرية إلى المحل، مكثوا بعض الوقت، ثم غادروا المحل. في أعقاب ذلك اتصل المقاول الذي يعمل شادي لديه، وقال لي بأنه يتصل عليه على جواله، إلا أنه لا يجيب. اتصلت على والدته، فقالت لي إنه ترك جواله في البيت، ومن تلك اللحظة بدأت أشعر بالقلق عليه﴾.

في ذلك اليوم كانت جدة شادي عائدة من المملكة العربية السعودية بعد أدائها شعائر العمرة. ذهب (أبو شادي) للسلام عليها، وقال إنه

ظل قلقاً على مصير ابنه إلى أن عاد إلى البيت، وأخبرته زوجته أن شادي اتصل هاتفياً بها، وأبلغته بقلقه عليه، وقال لها: «إمّا سأعود بعد نصف ساعة، وإمّا ستسمعون خبراً عني».

يقول أبو شادي: «كنت أستعد للذهاب إلى السهل، وإذا بابن أخي يصرخ، ويقول إن شادي استشهد، فقلت له إنه اختار طريقه. طلبت من زوجة أخي أن تدخل إلى بيتنا، وطلبت منها التصرف بشكل طبيعي حتى أتصل بشقيقات زوجتي في قرية عصيرة القبلية القريبة من قريتنا، وبعد مجيئهن أخبرنها باستشهاد شادي».

ولد الشهيد شادي محمد صدقي نصّار في قرية مادما، جنوبي مدينة نابلس، بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٨. أنهى المرحلة الإعدادية في مدرسة مادما، ثم انتقل إلى مدرسة بورين الثانوية، إلا أنه قطع دراسته، والتحق للعمل في مجال البناء مع والده. بدأ نشاطه في العمل الوطني في سن مبكرة، حيث انضم إلى اتحاد لجان الطلبة الثانويين، وفي عام ١٩٩٠ التحق شادي في صفوف لجان المقاومة الشعبية، وفي عام ١٩٩٣ انضم إلى مجموعة الشهيد إبراهيم الراعي التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكان عضواً ناشطاً في لجان العمل التطوعي، واتحاد الشباب التقدمي، وشارك في العديد من الدورات كان منها دورة (القيادات الشابة) في جامعة بيرزيت، ودورات في الإحصاء والإرشاد.

وهل ينسى الأب والأم فلذة الكبد؟!! بعد استشهاد شادي تعرضت والدته لحادث سيّر مؤلم، وعاشت عدة أسابيع وهي في حالة غيبوبة، لتتضاعف معاناة هذه العائلة، وما تزال والدته تعاني من عدة أمراض نتيجة ذلك الحادث حتى يومنا هذا.

يقع منزل العائلة في قرية مادما أسفل الشارع الالتفافي حول مدينة نابلس من الجهة الجنوبية. وعلى جزء من أراضي تلك القرية تُقام مستعمرة «يتسهار» التي يقيم فيها مستوطنون متطرفون، وعادة ما ترابط قوات الاحتلال في نقطة قريبة من منزل العائلة على الشارع المذكور، ما يعني ذلك تقيد حركتهم في ساعات المساء والليل.

منذ استشهاد شادي تغير نمط حياة العائلة. أبو شادي يتابع وحيداً العمل في قطاع البناء حيث كان شادي ساعده الأيمن في هذا المجال، وتعتمد العائلة في عيشها الآن على تربية المواشي والدواجن. أبو شادي الذي يناضل في صفوف الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي يوزع وقته بين التطوع لدى الحملة، وبين عمله، وبين متابعة علاج زوجته التي ما تزال تعاني من أمراض تسبب فيها حادث السير.

الشهيدة زينب علي أبو سالم (شهيدة محررة)

مكان السكن: مخيم عسكر القديم – نابلس

تاريخ الولادة: ١٠/٩/١٩٨٧

تاريخ الاستشهاد: ٢٢/٩/٢٠٠٤

زينب أبو سالم
شهيدة محررة

بقلم: سميح محسن

عضو الأمانة العامة لاتحاد الكتاب الفلسطينيين

الأحلامُ الخاصةُ لدى الشبان الفلسطينيين، والفتيات الفلسطينيات، تموت على مذبح بطش الاحتلال، والتطلع للتحرر منه، من بطشه وسلاسله وقيوده. فقبل أيام من استشهادها، كانت الفتاة زينب علي أبو سالم، التي أنهت المرحلة الثانوية بنجاح تتطلع لاستكمال تعليمها الجامعي. سجّلت زينب في جامعة النجاح الوطنية للالتحاق بالدراسة فيها للعام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، إلا أنّها ذهبت في طريق أخرى.

كانت زينب ابنة السبعة عشر ربيعاً، الرابعة بالترتيب بين عشرة أشقاء وشقيقات. يصفها والدها، الذي كان يملك ويدير محطة (قصر النيل) التلفزيونية المحلية، بأنها ساعده الأيمن في عمله قبل استشهادها، حيث كانت تقدم برنامجاً للأطفال، وتساعده في أعمال مونتاج أفلام الحفلات التي تقوم المحطة بتصويرها على هامش عملها الرئيس.

تنحدر عائلة المواطن سالم أبو علي، ٥٥ عاماً، من مدينة يافا على الساحل الفلسطيني. في أعقاب النكبة الفلسطينية لجأت العائلة إلى مدينة نابلس على أمل أن تعود إلى منزلها في يافا بعد عدة أيام، إلا أنّ الحلم بالعودة لم يتحقق لوالديه اللذين عاشا مشهدَ التّشرد واللجوء، ولا لابنهما سالم، وأولاده وأحفاده الذين ما زال الحلم يراودهم بالعودة إلى بلدهم الأصلي. وهذا الوصفُ (البلد الأصلي) يُثبّتُ في وثائق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين كحق أصيل للاجئ حيث هو الآن. وكانت زينب، هي الوحيدة من بين أفراد عائلتها التي تحقق حلمها بالعودة، ولكنّها عادت جثةً هامدةً لتُدفنَ هناكَ في مقابرِ الأرقامِ بعيدةً عن المكانِ الذي وُلِدت فيه، بعيداً عن الأهل، ووفق مراسم دفن لا تتناسبَ مع مراسم دفنِ الشهداء، ولا مع تعاليم دينهم.

بِحُكْمِ طبيعةِ عملها معه في محطة (قصر النيل) كانت الشهيد زينب أقربَ شقيقاتها وأشقائها لوالدها. يقول سالم أبو علي:

﴿كانت زينب أقربَ أشقائها وشقيقاتها عليّ، حيث كانت تلازمني طوال الوقت بحكم طبيعة عملها معي في التلفزيون. تقدم برنامجاً موجهاً للأطفال، تساعدني في إعداد أشرطة المواد التي تبثّها المحطة، وتقوم بعمل مونتاج ونسخ الأشرطة التي تتعلق بعمل المحطة، أو بالحفلات الخاصة التي كنّا نقوم بتصويرها. وحتى قبل استشهادها بساعات قليلة جداً أنهت عملها في إعداد أشرطة كنت طلبت منها إعدادها، وبعد ذلك مباشرة غادرت البيت، ونحن الآن ننتظر عودتها، لندفن جثمانها الطاهر بالقرب منا، وبما يليق بها، وبكافة شهدائنا﴾.

صبيحة يوم الثاني والعشرين من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤، وهو اليوم الأخير في حياتها، استيقظت زينب من النوم كعادتها. مارست صباحها بشكل اعتيادي. أنجزت العمل المنزلي المطلوب منها، وأعدت الأشرطة التي كان والدها طلبها منها، وغادرت المنزل.

تقول والدتها السيدة (أم عيسى):

﴿بعدما أنهت زينب العمل في الأشرطة التي طلبها والدها منها قالت لي أنها ستذهب لزيارة شقيقتها رشا، وبعد قيامها بتنظيف منزل شقيقتها عادت معها إلى البيت. وقالت بأنها ستذهب لزيارة شقيقتها ريم، وبأنها ستحضرها معها لنتناول وجبة الفطور معاً، وطلبت مني إعداد الفطور. عندما تأخرت اتصلت بابنتي ريم لأسألها عن زينب، فقالت لي إنها لم تزرها، وبعد عودة ابني عيسى من المدرسة، وكان آنذاك في الصف العاشر الأساسي، طلبت منه البحث عنها في منازل أخوالها، فبلّغني أحدهم بأنه شاهدها في مدينة نابلس، وأثناء البحث عنها علمنا أنها استشهدت في التلة الفرنسية في مدينة القدس الشرقية المحتلة أثناء تنفيذها عملية تفجيرية هناك﴾.

كانت الشهيدة زينب تتصرف بشكل طبيعي جداً قبل استشهادها، ولم يظهر أي تغيّر في سلوكها. أجمع على ذلك الوالدان. قال والدها أنه في عيد ميلادها الذي يصادف العاشر من أيلول (سبتمبر) كان في عمّان، اتصلت زينب به هاتفياً وأبلغته بأنها تنوي إقامة حفل بهذه المناسبة وتدعو إليه صديقاتها، فوافقها على ذلك. أما والدتها فقالت: ((عملنا لها حفلة عيد ميلاد قبل استشهادها بعدة أيام، حضرته العديد من صديقاتها، وكانت مسرورة جداً)).

فور الإعلان عن استشهاد زينب انقلبت حياة العائلة رأساً على عقب. نُقِلَ والدها إلى المستشفى بعد تعرضه لانتكاسة صحية تبيّن خلال علاجه أنه يعاني من ضعف في عضلة القلب، وهو ما يزال يُعالَجُ في إحدى المستشفيات الأردنية التي يتردد عليها بين حين وآخر. بينما الوالدة، التي نُقِلَت إلى المستشفى، وأعيدت لتنزل في بيت أحد أقربائها المقابل لبيتها، فقد شهدت فصلاً من فصول العقاب الجماعي الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد عائلات المقاومين.

تقول السيدة (أم عيسى):

(في ساعات الليل، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزلنا في مخيم عسكر القديم. اقتادني الجنود من منزل أقربائي إلى منزلنا،

عرض ضابط صورة فتاة، وسألني إن كانت لابنتي زينب أم لا؟ أجبت بنعم. أجبروني على الصعود إلى المنزل، وعندما هممت بإضاءة الأنوار منعوني من ذلك، وطلبوا مني التوجه إلى غرفة زينب، وقال لي الضابط نحن نعرف كل تفاصيل حياتها. أجلسوني في غرفة، وقاموا بتفجير المنزل من الداخل).

في تلك الأثناء، كانت قوة عسكرية إسرائيلية أخرى تقوم باقتحام مقر محطة تلفزيون (قصر النيل) في مدينة نابلس، وتحطم أجهزتها ومحتوياتها. ومنذ ذلك اليوم، توقفت المحطة عن البث، كما أن والد زينب لم يمارس العمل في المحطة، أو يعيد البث منها.

لا بدّ من أسئلة مؤلمة، هذا ما قلته للسيدة (أم عيسى). وسألتها عن حاجيات ومقتنيات زينب الخاصة. أجابت بأنها محفوظة في خزانة خاصة بها. وأن بعض صديقاتها حضرن منذ فترة لاسترداد هداياهن لها في عيد ميلادها الأخير للاحتفاظ بها كذكرى، إلا أنها اعتذرت لهن. وقالت إن صديقاتها يترددن على المنزل بين حين وآخر، وكأنَّ زينب هي التي تستقبلهن وتستضيفهن.

صورة زينب ليس من السهل أن تختفي من ذهن الأب والأم والشقيقات والأشقاء والجيران والصديقات. تجيب السيدة (أم عيسى) على سؤال حول أكثر الحالات التي تتذكر زينب فيها، وتقول: ((عندما أرى صديقاتها في بيتنا، وعندما أطبخ الأطعمة التي كانت تحبها، في عيد ميلادها وذكرى استشهادها، في الأعياد والمناسبات التي تجمع العائلة)).

(نريد جثمانها، حتى لو لم يتبقَ منه إلا حفنة تراب).

هذا ما قاله علي أبو سالم وزوجته. وأشارا إلى أنه عندما أُعْلِنَ عن تسليم جثامين عدد من الشهداء في تاريخ ٢٠١١/٧/٣، سمعنا بأنّ جثمان زينب سيُدفنُ في الأراضي اللبنانية، إلا أنهما اعترضا على ذلك. الأمل في استلام جثمان زينب، ودفنه في المقبرة القريبة من منزل العائلة يتزايد مع تزايد جهود الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك مع الجهود القانونية التي يبذلها مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان في هذا الشأن.

في الحادي والثلاثين من شهر أيار (مايو) عام ٢٠١٢، تحرّر جثمان الشهيدة زينب علي أبو سالم من الأسر، وجرت لها مراسم تشييع كما تليق بالشهداء...

في الذكرى السنوية التاسعة
للإستشهادي البطل
عامر شاكر ابو عياش
منفذ العملية البطولية
المزدوجة في مستوطنة
شعاريت تكفا الصهيونية
اسرائيل بقرر الافراج
عن جثمانه المحنجر
في مقابر الأرقام
5190
يا من علمتم
الصهاينة درساً في
المقاومة

الشهيد حافظ محمد حسين أبو زنط

مكان السكن: نابلس

تاريخ الولادة: ٢٤/١٢/١٩٥٤

تاريخ الاستشهاد: ١٨/٥/١٩٧٦

حافظ أبو زنط
شهيد محرر

ذكريات...
أهون ألف مرة

بقلم خالد بطراوي

«ولماذا لا تكتب هذه الذكريات؟»

بهذا السؤال بادرني عصام عاروري، مدير مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، عندما كنا نتحدث عن استعادة رفات الشهيد حافظ «محمد وحيد» أبو زنط، بعد مرور خمسة وثلاثين عاماً على استشهاده.

وضعني رفيقي عصام أمام مهمة صعبة وواجب أخلاقي ووطني، مهمة صعبة لأن الزمن قد مضى على هذه الذكريات، ولم أعد، كما كنت في السابق، أذكر تفاصيل التفاصيل، وواجب على الأقل تجاه أولئك الأبطال المحتجزة رفاتهم في مقابر شهداء الأرقام، ليس فقط في بلادنا المحتلة، بل أينما كانوا، ونحن نسمع ونرى ما تتناقله وسائل الإعلام العصري هذه الأيام عن اكتشاف مقابر جماعية في هذا البلد ، أو ذاك.

كنت أعمل منسقاً لوحدة البحث الميداني في مؤسسة «الحق». وفي نهاية العام ١٩٨٩، أو مطلع العام ١٩٩٠، ولا أذكر بالتحديد، تمكّنا بجهود مشتركة مع مؤسسة حقوق إنسانية دولية، أن نحظى بموافقة إسرائيلية عسكرية، لأن يقوم وفد من هذه المنظمة بزيارة مقبرة شهداء الأرقام قرب بيسان. وبالطبع لم يسمح لأي من طاقم الحق بالمرافقة. وبالفعل فقد أرسلت قائمة بأربعة أشخاص من هذه المنظمة

الدولية. وفي صباح اليوم المقرر للتوجه تفاجأنا بمرض أحد أعضاء الوفد، وعلى الفور فكرنا باستبداله، وقلنا إن تم اكتشاف ذلك فنقول أن البديل مجرد مرافق إلى مدينة بيسان ليس أكثر.

وبالفعل توجهت برفقة الثلاثة إلى مدينة بيسان، وتوجهنا إلى مركز للشرطة هناك حسب الترتيب. وعندما شاهدونا ووجدوا أننا أربعة لم يدققوا في الهويات وزاد في طمأنتهم بأننا كنا جميعاً نضع بطاقات باسم المؤسسة، ونرتدي نظارات شمسية أخفت إلى حد ما ملامحي الشرقية، وكنا نتحدث باللغة الإنجليزية، وكنت أتحدث مع أحد رجال الشرطة الإسرائيلية باللغة الروسية وذلك للتمويه.

بعد انتظار أربعين دقيقة، توجه برفقتنا ضابط وطلب منا أن نصعد إلى حافلة مقعد الركاب فيها، وكان منفصلاً ومعزولاً عن السائق، وهي مغلقة النوافذ بالكامل. سارت أمامنا سيارة جيب عسكرية. سارت السيارة بنا قرابة الساعتين، وكنت أعلم تمام العلم أنهم يدورون بنا في مدينة بيسان لإيهامنا بأن موقع المقبرة يبعد كثيراً عن المدينة، وأدركنا ذلك جميعاً بسهولة، حيث أن ضوضاء المدينة كانت تصم آذاننا.

في النهاية وصلنا إلى المقبرة، وكانت الساعة الثالثة وعشر دقائق مساءً، وقد حرصت على أن أنتبه للوقت. شاهدت على امتداد البصر أرضاً خالية إلا من أعشاب جافة وبعض الشجيرات، وشاهدت منطقة المقبرة وقد احيطت بأسلاك شائكة بالية، على نحو أصبح من السهولة على أي انسان أن يتخطاها، وأيضاً أي حيوان. ما أن وصلنا حتى شاهدت بعض الطيور تطير مبتعدة، وشاهدت كلاباً سائبة نَبَحَتْ، وأسرعت مبتعدة.

قام أحد الجنود بفتح البوابة البالية، ولم تكن مقفلة إلا بسلاسل لا يوجد بها قفل ما يعني أن أي شخص كان بإمكانه الدخول إليها. وشاهدت على السلك الشائك لوحة حديدية بالية مكتوباً عليها باللغة العبرية والعربية وباللون الأحمر: «إحذر منطقة عسكرية مغلقة». وشاهدت مثل هذه اللوحة أكثر من مرة مثبتة على السلك الشائك في أكثر من موقع.

دخلنا المقبرة وذهلنا جميعاً لحجم الإهمال. كانت هناك أعمدة خشبية، أو حديدية صدئة مثبت عليها أرقام، وجزء من هذه الأعمدة كان ملقى على الأرض، وكانت المنطقة مليئة بالأعشاب الجافة غير المعتنى بها مطلقاً. كانت تلك الشواهد الرقمية متناثرة، وليست مرتبة بنسق واحد، وكنا نرى أن الأرقام مبعثرة، بمعنى أنه لا يوجد تسلسل في الأرقام حسب اليافطات المثبتة.

استفسرنا عن ما الذي تعنيه هذه الأرقام، فقام الضابط وأظهر لنا خارطة للمقبرة، وهي عبارة عن مستطيلات ومكتوب داخل كل مستطيل رقم، هو ذلك الرقم المثبت على اللوحة. وقال لنا الضابط أن لكل رقم ملفاً في الحاسوب المركزي به تفاصيل الرقم، والتفاصيل هي أسم الشخص وظروف وفاته وتاريخ الوفاة وأية أمور ذات علاقة.

قلنا له، ولكن لا يوجد تحديد لموقع كل قبر، بمعنى لا توجد حدود واضحة. قال: لا تقلقوا، لدى الجيش من التقنيات ما يمكنه من معرفة مكان دفن كل جثة.

كانت القبور غير منتظمة، ولم نتمكن من تمييزها، وعلى ما يبدو فإنه أيضاً لم تكن موّحدة العمق والأبعاد، فقد شاهدنا عظاماً بشرية، ولما استفسرنا أنكر الضابط أن تكون عظاماً بشرية، وقال: ربما أحضرت الكلاب من المحيط هذه العظام، علماً بأننا لم نكن بهذا الغباء بحيث لا نستطيع تمييز العظام البشرية من غيرها.

استفسرنا إذا ما كانت تتم عملية تعشيب المقبرة، أو ترميم حدودها، أو غير ذلك. قال الضابط أنه ليس على علم بالتفاصيل، لكن ما يعلمه أن مجموعة دينية يهودية تحضر بين الفينة والأخرى لتعشيب المقبرة، وهو ما لم نلحظه على الأقل لعام بأكمله حيث تدل الأعشاب على ذلك.

استمر تواجدنا حوالي ٤٥ دقيقة، وخرجنا وعدنا بذات الطريق، وإطالة وقت السير بهدف التمويه ليس أكثر.

كان ذلك حضوري الفعلي إلى مقبرة شهداء الأرقام، وفيما بعد، ولا أذكر التاريخ بالتحديد، ولكن إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى، حيث حصل اشتباك عسكري بين ثلاثة من الفلسطينيين ودورية عسكرية إسرائيلية قرب قرية نوبا/ الخليل، مما أسفر عن استشهاد المناضلين الثلاثة، وهم على ما أعتقد إما من قرية نوبا، أو بيت أولا. التقى الباحث الميداني لمؤسسة الحق آنذاك زاهي جرادات أحد الأشخاص من إحدى قرى بيت لحم، وأعتقد أنه أما من بتير، أو نحالين. وكان يملك شاحنة نصف نقل، أدلى بتصريح مشفوع بالقسم مفاده، أنه بينما كان عائداً إلى قريته مساءاً، وعندما وصل إلى منطقة سجن بيت لحم أوقفته دورية عسكرية إسرائيلية، وأمرته بالتوجه إلى داخل ساحة السجن، ثم أمرته بإرجاع مركبته «الدبل كابين» إلى الخلف حيث كانت هناك شاحنة صغيرة إسرائيلية. ثم طلب منه الترجل من السيارة واعتلاء الشاحنة الإسرائيلية، حيث وجد هناك ثلاث جثث مجمدة وملطخة بالدماء. وقد بدأ يرتجف، فصاح به الجنود طالبين منه نقل الجثث إلى سيارته، ففعل وهو يرتجف. ثم طلبوا منه أن يقود سيارته وسارت أمامه دورية إسرائيلية وخلفه أيضاً دورية أخرى. وبقي يقود سيارته مرتجفاً إلى أن وصل إلى منطقة الغور بالقرب من بيسان، وكان الظلام دامساً. طلبوا منه التوقف والخروج من السيارة ففعل مرتجفاً، وبدأ يقرأ الفاتحة متشهداً على روحه. ثم طلبوا منه أن يصعد إلى الجزء الخلفي، وقيدوا يديه وعصبوا عينيه وجلس بين الجثث.

قاد أحد الجنود السيارة، ووصلوا إلى مقبرة الأرقام. فكّ الجنود وثاقه، وأزالوا عصبة العين، وأعطوه فأساً ومجرفه وطلبوا منه أن يحفر ثلاثة قبور، وبدأ بالحفر إلى عمق بسيط وهو يرجف مرتعباً، ثم طلبوا منه إنزال كل جثة إلى أحد القبور، ففعل بصعوبة وخوف، وطلبوا

منه أن يقوم بعملية الطم. ففعل إلا أن أحد الشهداء كانت يده المجمدة مرفوعة لدرجة أن التراب لم يطمرها، فطلبوا منه أن يكسرها بالفأس، ففعل.

بعد ذلك أعادوه إلى الجزء الخلفي من سيارته وعصبوا عينيه وشدوا وثاقه، وساروا به إلى مشارف مدينة أريحا، وعندها فكوا وثاقه وأزالوا العصبة عن عينيه، وطلبوا منه أن يقود سيارته عائداً إلى بيته.

أعتقد أنه يتوجب علينا أن نبحث عن إفادة هذا الفلسطيني، وأن ننشرها، وأن نلتقي به ليتحدث هو عن هذه الحادثة التي تعكس نهجاً خطيراً في معاملة الفلسطينيين الأحياء منهم والأموات.

هي ذكريات حرص رفيقي عصام أن أكتبها، وقد كتبتها بالعنوان أعلاه، مقتبساً إحدى قصائد الشاعر الفلسطيني الخالد توفيق زياد، حيث يقول:

أهون ألف مرة

أن تدخلوا الفيل بثقب ابرة

وأن تصيدوا السمك المشوي بالمجرة

أهون ألف مرة

أن تطفئوا الشمس

وأن تحبسوا الرياح

وأن تنطقوا التمساح

أهون ألف مرة

من أن تميتوا باضطهادكم وميض فكرة

وتحرفونا

عن طريقنا الذي اخترناه

قيد شعرة

بوركت الجهود التي تبذل من أجل استعادة رفات شهداء مقابر الأرقام.

حمدان حمدان

الشهيد حمدان رأفت سعيد صالح حمدان

مكان السكن: عرابة، جنين

تاريخ الولادة: ١٩٤٨

تاريخ الاستشهاد: ٢٣ / ٥ / ١٩٧٤

« من يكتب حكايته يرث ارض الحكاية»

محمود درويش

بقلم مهند عبدالحميد

كنا نعتقد ان صورة القسام المعلقة في صدر البيت هي صورة جدنا الاكبر، فتبين لنا عندما كبرنا انها صورة جدنا في الوطنية، الذي تتلمذ والدنا على يديه في حيفا، إنه الشيخ عز الدين القسام، الثائر السوري الذي ترك بلدته جبلة في سورية وتوجه الى فلسطين، بعد ان حكم عليه بالاعدام من قبل سلطات الاستعمار الفرنسي.

القسام هو احد تلامذة الشيخ محمد عبده، الذي جسد فكره في تجربة نضالية تعاملت مع الدين باعتباره جزءا من الهوية الوطنية وليس بديلا لها. ولم يكن من باب الصدفة أن يبادر اليساريون لإحياء ذكرى القسام وتراثه التحرري الوطني.

تأثرت عائلتنا فيما بعد بفكر القوميين العرب فانخرط البعض فيها، ثم جرى الانتقال الى التنظيمات اليسارية (الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية) والبعض انخرط في تنظيم فتح.[٢١]

حمدان الطفل إبن الأسرة الفقيرة التي تتكون من ستة ابناء وثلاث بنات وأبوين، عانى من شظف العيش، شأنه في ذلك شأن معظم الاطفال الفلسطينيين.(اللعب فائض عن الحاجة في مجتمعنا الفقير، ليس لدى الاطفال ما يلعبون به ضمن سياسة واهتمامات المجتمع. فألعاب الأطفال غير مطروحة خارج إطار المدرسة). لكن الحاجة أم الاختراع فالاطفال يصنعون الالعاب البدائية والبسيطة ككرة

٢١ مقابلة مع الرفيق صالح رأفت شقيق حمدان

القماش» و«سيارة الاسلاك» « ولعبة القفز على الحبل، والغماية، والحجلة في المربع المرسوم على الارض، و«البنانير» إضافة لسماع قصص الجدات والامهات، وسماع الاغاني في الاعراس والاستمتاع بالناي والشبابة. ذلك هو العالم الروحي للاطفال في مجتمع القرية.

الاطفال لا يتوانون عن اختراع ألعابهم الفردية والجماعية، ولا عن نسج حكاياتهم، وهم بذلك يحافظون على سويتهم ويجعلون حضورهم قويا في المشهد العام، الاطفال يلعبون العابهم الجماعية ضمن الهامش الذي يسمح به المجتمع، فيتبادلون الخبرات والثقة بالنفس من حيث لا يدرون. إنها قوة الاشياء وسر الوجود على هذه الارض كما قال الشاعر الراحل محمود درويش.

طفولة حمدان، كما طفولة معظم الأطفال الفلسطينيين، غير مدونة في الذاكرة الفردية والجماعية وكأن الحديث عن الطفولة فائض عن حاجة الشعب المنكوب، والعاجز عن تلبية احتياجاته الأساسية إلا بالحد الأدنى. فعندما تغيب الأمهات والجدّات، تغيب معهن تفاصيل حياة طفولة الأبناء المشوقة والمهمة في التعريف بالشخصية، «فكل شيء يبدأ من الطفولة».

« اتذكر أخي حمدان وانا طفل صغير فهو يكبرني بأربع سنوات، كان يعطيني» حامض حلو» وحلاوة يعاملني بحنان، كنت أحبه، يقول عثمان» شقيق حمدان الاصغر ويضيف، كان حمدان مطيعا يؤدي ما يطلب منه من خدمات عائلية. اشتهر بأنه متعاون مع الاخرين، لا يتسبب في عمل مشاكل كما هو عليه حال الاطفال والفتية المشاكسين. ولهذا السبب كان محبوبا في العائلة وبين تلاميذ المدرسة.[٢٢] حمدان يكوّن نفسه ويبني شخصيته بتأثيرات الوسط الذي عاش فيه، يصغي لتجربة الأب الوطنية مع القساميين، ولتجربته النقابية في ميناء حيفا، وقد يكون راكمها في ذاكرته واحتفظ بها، والأهم كان حمدان يحاكي جَلَدَ الاب على الكدح و العمل الشاق في المحاجر.

عائلة حمدان عائلة فلسطينية لا تملك الأرض، قد يعود ذلك لاضطرار الجد إلى بيع حصته بسبب الحاجة ولم يترك للأب أرضا يرثها، «فالارض تورث كاللغة»، وفي غياب الأرض اعتمدت الأسرة في عيشها على الكدح والعمل الشاق. رحلة البحث عن الخبز ابتدأت عندما اشتغل الأب في مصفاة البترول في حيفا، لكن الحرب ونتائجها المأساوية أعادته الى عرابة، ليعمل في المحاجر والكسارات، وهو أصعب أنواع العمل في ذلك الوقت.

توزع الابناء في إطار حركة القوميين العرب وحركة فتح، وتوزعوا ايضا في حقول التعليم الجامعي والعمل في الكويت كي يستطيعوا العيش بكرامة. كانت الأسر الفلسطينية تتقن الاهتمام بتعليم الابناء دون ان تغفل الحاجة الماسة للعمل ضمن تقسيم عمل ضعيف العدالة. اسرة حمدان المكونة من تسعة أبناء وبنات وأب وأم، كان حظ حمدان ترك المدرسة عندما كان في الصف الأول ثانوي وهو الطالب المتوسط التحصيل، والسبب يعود الى الوضع الاقتصادي المتردي الذي لا يرحم ذهب حمدان طوعا الى المحجر ليعاون الأب، ثم انتقل الى سوق

٢٢ مقابلة مع الاخ عثمان شقيق حمدان

العمل الجديد في الكويت وهو في سن الخامسة عشرة في محاولة لانجاح توجهات الاسرة في تعليم الابناء وتحسين شروط حياتها.

كان الشقيق الأكبر سعيد قد سافر الى الكويت، وسرعان ما انضم اليه حمدان وهو في سن الخامسة عشرة. وفور وصوله اشتغل عاملا في ميناء الأحمدي. ذلك العمل الشاق والصعب في شروط المناخ الصحراوي شديد الحرارة الذي لم يعتد عليه، سكن حمدان دون مكيفات تقي حرارة الشمس التي قتلت الرجال داخل الخزان (رجال في الشمس) رائعة الاديب غسان كنفاني . ورغم هذه الصعوبات ورغم صغر سنه إلا ان حمدان الفتى تأقلم في عمله الصعب، قافزا عن طفولته، متحولا إلى رجل وعامل يعتد بقدراته الفتية

حمدان الفتى الذي أخلص للعائلة وعمل من اجلها بقناعة، حمدان هذا الجندي والحارس المتفاني والمدافع عن كرامة العائلة لم يبق على حاله. انتقل الى طور جديد على وقع هزيمة حزيران المريرة، الهزيمة التي عصفت بكل المفاهيم واشكال الاستقرار والتوجهات الفردية والجمعية الفلسطينية. كان حمدان ضمن آلاف الشبان الذين تركوا عملهم وانخرطوا في صفوف الثورة الفلسطينية، جاء ردهم سريعا وبليغا على هزيمة الانظمة العربية وجيوشها. قطع هؤلاء الشباب حياتهم ومشاريعهم الخاصة ايذانا بنهاية عهد الانتظار. فلم يعد بوسع الشعب الفلسطيني انتظار الانظمة العربية ٢٠ عاما أخرى لتحرير فلسطين وحل مشكلة التشرد والبؤس والطمس والتذويب. لقد توحد الجميع تحت شعار : «يا أنظمة الهزيمة نحن اصحاب قضيتنا».

وصل حمدان الى الأردن التي تحولت الى قاعدة الثورة الفلسطينية الأساسية، وانخرط فورا في صفوف الفدائيين،(الجبهة الشعبية) تجاوز مرحلة التدريب في الأغوار على عجل، وكان تواقا لعبور النهر مع رفاقه الفدائيين

كان حمدان متحمسا ومندفعا، يتمتع بمناقبية عسكرية – شجاعة وانضباط واستجابة للمهمات الموكلة اليه-. شارك في تأسيس القوة العسكرية للجبهة الديمقراطية التي انبثقت عن الجبهة الشعبية عام ١٩٦٩. شارك في الدفاع عن الثورة في عمان حرب ايلول ١٩٧٠، وانتقل مع المقاتلين الى الاحراش شمال الاردن. والتحق بعد هزيمة الثورة في الأردن بقواعد الجبهة الديمقراطية في سورية ولبنان عام ١٩٧١.

بينما كان يشارك في العرض العسكري ١٩٧٤/٢/٢٢ الذي اقامته الجبهة الديمقراطية في ذكرى انطلاقتها في بيروت (الملعب البلدي)، شاهد شقيقه صالح رأفت القيادي في الجبهة على المنصة، وما ان انتهى العرض حتى جاء مهرولا ليسلم على شقيقه وفوجيء بوجودي، سلم علي بحرارة وخجل، وقدم لي التهاني بمناسبة الزواج وفي اليوم التالي انشغل الرفيق صالح في اجتماع تنظيمي. ودعاني حمدان للتنزه في بيروت. جاء على الموعد الصباحي المتفق عليه، يرتدي زيا عسكريا ويقود سيارة جيب عسكرية زجاجها مهشم، ولا يوجد فيها أضواء، ولا زامور كأنها آتية للتو من معركة في الجنوب. استمعت إليه بشغف، لاحظت للوهلة الأولى طيبته وصدقه وإخلاصه وشجاعته،

إنه « نموذج الفدائي» الذي كان في مخيلتي. كان يتحدث بتلقائية عن حياته اليومية في قواعد الفدائيين، مكان اقامته المتنقلة والوحيدة حيث لا يوجد له منزل في لبنان، ويسأل عن الأبوين اللذين حضرا حفل زواجنا، وبين هذا وذاك تحدث عن ذكرياته في عرابة، وعن حتمية عودته إليها والى فلسطين. بدا حمدان مشرقا محبا للحياة خلافا للفكرة الشائعة القائلة بأن الفدائيين لا يكترثون لحياتهم. بدا متأنقا خلافا لمظهر «الجيب العسكري»، سوالف طويلة على الموديل، وبدلة عسكرية نظيفة «فوتيك».

جلسنا في مطعم شعبي حمدان وأنا والرفيق «حسون» أكلنا حمص وتبولة وسلطة وزيتون، لم نكترث بالأكل بفعل تدفق القصص وحضورها القوي. بعد ساعات من الحديث الشيق والحميم استطيع القول انني وجدت في حمدان شابا شهما وطيبا وكريما، و وجدت فيه ذلك المقاتل الشجاع الواثق من نفسه ودوره. وقد عززت معرفتي بحمدان خياري في الزواج والارتباط بعائلة مناضلة قولا وفعلا.[٢٣] بعد حرب تشرين / اكتوبر عام ١٩٧٣ ومفاوضات وقف إطلاق النار على الجبهتين المصرية والسورية، بدأت سلسلة من العمليات الفدائية»كعملية معالوت « التي نفذتها الجبهة الديمقراطية. يقول رفاق حمدان : غضب الرفيق حمدان كثيرا بعد تنفيذ عملية معالوت لانه لم يكن مشاركا فيها» [٢٤]. لكن الملازم أول حمدان كان واحدا ممن وقع عليه الاختيار للمشاركة في عملية طبريا يوم ٢٣ /٥/ ١٩٧٤. حددت القيادة العسكرية هدف العملية : باختطاف جنود إسرائيليين ومبادلتهم بأسرى فدائيين، وبجثامين شهداء محتجزة. سقط في المعركة التي وقعت ستة شهداء بينهم الملازم اول حمدان.، [٢٥]ونجا فدائي واحد من بين السبعة فدائيين، تمكن من العودة سالما الى قاعدته. لم يشارك حمدان في هذه العملية كي يموت، رغم وجود احتمالات كبيرة للاستشهاد، ذهبت المجموعة نحو هدف عسكري، ذهب حمدان ورفاقه من أجل تحرير معتقلين وتكبيد المحتلين خسائر من اجل دفعهم الى إنهاء الاحتلال. تلك ثقافة المقاومة والثورة التي كانت سائدة آنذاك[٢٦].

اعتقلت سلطات الاحتلال «أبو حمدان» وعرضوا عليه جثمان الشهيد حمدان، قال له ضابط الاحتلال : «قتلنا حمدان وسنقتل صالح». لحظة هي الاصعب وموقف هو الأقسى لا يحترم حتى الموت وما حسب الانسان الحي. طلب أبو حمدان والحزن يعتصره بتسلم جثمان إبنه، غير ان سلطات الاحتلال رفضت تسليمه الجثمان وأبقته محتجزا في ما يدعى مقابر الأرقام، وبقي الوضع على حاله منذ ذلك التاريخ وحتى الآن. عاد ابو حمدان الى عرابة وعزاؤه ان حمدان استشهد على أرض الوطن، وبقي جثمانه في الوطن ايضا. وانه فخور به كفدائي بطل ضحى بنفسه من أجل فلسطين. ام حمدان كانت أشد حزنا لانها فقدته وهو في ريعان الشباب ولانها لم تتمكن من إلقاء

---

٢٣ مقابلة مع سوسن شنار

٢٤ عامر القاروط وابو اللطف رفيقا حمدان في القطاع العسكري

٢٥ صالح رأفت / مصدر سابق

٢٦ سوسن شنار / مصدر سابق

نظرة وداع على جثمانه الطاهر. بلدة عرابة خرجت عن بكرة ابيها تحتفي بالشهيد وتشد من أزر أمه وأبيه وعائلته. وتتناقل حكاية حمدان البطل، بعضهم قال : أن حمدان جاء الى عرابة قبل شهرين من استشهاده وشاهد والده من بعيد من طرف واحد وهو يعمل في الارض وودعه من بعيد». البعض قال :» أن حمدان تزوج من فتاة ايرانية جميلة وخلف منها أولادا» لا أحد يعرف شيئا عنهم».توفي الاب وتوفيت الام وهما ينتظران تسلم رفات ابنهما الشهيد، كانا في حالة بحث وانتظار ما ستؤول اليه مساعي المنظمات ذات الاختصاص مع دولة تدوس على القانون باقتدار وسط صمت الدول الكبيرة والصغيرة!

حمدان الصغير ابن شقيق حمدان أغاظ اسمه سلطات الاحتلال فبقيت تلاحقه واعتقلته مرات بتهمة الاسم، هكذا يقولون في البلدة. بقي اسم حمدان يطاردهم لان المحتلين لم يأخذوا بقول شاعرنا الكبير محمود درويش : وحبوب سنبلة تجف/ ستملأ الوادي سنابل.

عادل عوض الله

الشهيد عادل أحمد إسماعيل عوض الله

مكان السكن: رام الله

تاريخ الولادة: ١٤/٤/١٩٦٧

تاريخ الاستشهاد: ١٠/٩/١٩٩٨

بقلم مؤمن عادل عوض الله

رسالة إلى أبي ..... في مقابر الأرقام

اسمي مؤمن .. سماني والدي بهذا الاسم لشغفه بفلسطين .. وحبه لهذا الوطن السليب .. صحوت على الدنيا وأنا يتيماً.. فوالدي اغتيل منذ سنوات في مدينة الخليل .. طوردنا أنا وأبي وأمي وأخوتي لمدة تنوف عن ثلاث سنوات .. عشنا بأسماء مستعارة .. مرة نظهر للعيان .. ومرات كثيرة نختفي عن الأنظار.. أطفال العالم يسافرون ويمرحون .. ونحن نتوقع الموت في كل حين..

والدي الحبيب..

كم تمنيت أن يحل السلام على شعبي .. كم رجوت الله أن أعيش أنا وكل أطفال فلسطين كأطفال العالم .. كم دعوت الله أن أمارس هواياتي دون خوف أو رعب مما هو آت .. ولكن .. ها أنا اليوم وحيداً في هذا العالم .. فما قيمة الوجود دونك يا أبي .. كم هي بائسة هذه الحياة التي حرمتني من وداعك الوداع الأخير .. كم أنا شقي ... سامحني يا أبي .. أنت ترقد الآن إلى جوار إخوانك وأحبابك في مقبرة الأرقام .. وأنا وأمي لا نستطيع حتى زيارة ضريحك .. وقراءة الفاتحة لروحك الطاهرة ..

أبي ..

يمر العيد تلو العيد .. ونحن نحنّ إلى لقاك .. ويزداد شوقنا إلى وجودك بيننا .. في العيد الأخير يا أبي رنت عيوني وإخوتي إلى الباب .. انتظرنا عودتك .. ولكنك ما عدت ولن ترجع .. بكينا .. وبكت أمي .. لماذا يا أبي .. تركتنا في هذا الوجود الذي لا يرحم الضعفاء .. ولا يعطف على البائسين ..

أبي ..

قل لي بحق الله .. هل سنلتقي .. هل سيأتي العيد القادم وأنت بين أبنائك .. هل ستأتي اللحظة التي تضمني فيها إلى صدرك الشامخ .. وتمسح من عينيّ الدمعة والألم ..

أبي ونور عيني ..

ها أنا اليوم أرثيك .. يا أرثي نفسي .. لأن الشهداء لا تكتب لهم قصائد الرثاء .. بل تخط لهم بأحرف من نور كل دواوين المجد .. وأشعار الفخار .. أنت يا أبي ما علمتنا إلا شموخ النفس قبل قراءة الكتب .. علمتنا يا أبي حب الأرض وعشق الوطن .. زرعت في نفوسنا كل معاني الكبرياء .. والتضحية .. فكنت فداءً لهذا الوطن .. وسأكون مؤمناً بهذه المعاني ..

******

أبي ..

وقبل أن أودعك .. أتمنى على الله أن يأتي ذاك اليوم .. الذي أستطيع فيه زيارتك .. هناك .. في بيسان .. كما كنت أزورك وأنت في سجون الاحتلال .. أتمنى أن أزور ضريحك المسجى هناك بين أبطال العرب وفدائيي هذا الزمان .. في تلك المقبرة التي وإن بعدت عن ناظري .. هي مغروسة في قلبي .. لأنها ما ضمت في أحشائها إلا كل مجاهدٍ ومؤمن .. فحق لك أيتها المقبرة أن تتيهي وتختالي بين أخواتك فبين جنباتك يعيش أبي .. وعمي .. وثلة من شرفاء هذا الزمن ..

******

يا رب ..

أودعك أن تمن على بزيارة أبي .. فلكي أرد الجميل تربية صالحة .. وعلم علمنى إياه .. لا أقل من أن أزرع وردة على ذلك المقام الشامخ .. وأسقيها من دم والدي الطهور .. لتنبت في أرض فلسطين أزهار عز وكبرياء .. تنثر عطرها في كل مكان تصل إليه ..

ابنك..

مؤمن عادل عوض الله

الشهيد ابراهيم محمد أحمد حماد

مكان السكن: تل السلطان، رفح

تاريخ الولادة: ٤/٣/١٩٨٤

تاريخ الاستشهاد: ٢/٥/٢٠٠٤

ابراهيم حماد

شهداء في الأسر

بقلم: تيسير محسن وليلى المدلل

علامات الحزن ترتسم على جبينها، ودموع تملأ عينيها. تحمل بين يديها حقيبة صغيرة تحتوي على قصاصات من الصحف القديمة، نشر بها خبر استشهاد ابنها، وأوراق أخرى (مجلتنة) بقطع من النايلون حفاظاً عليها وخوفاً من أن تبلى، أو تذوب مع الزمن. تبدأ كلمات الأوراق بجملة: «إلى من يهمه الأمر»... تشهد هذه الأوراق بأن ولدها الشهيد/ استشهد بتاريخ ٢/٥/٢٠٠٤ هذه الأوراق موقعه من أحد الأحزاب السياسية.

إنها والدة الشهيد/ إبراهيم محمد حامد ...نثرت أوراقها لتريني محتويات حقيبتها وبدموع تملأ مقلتيها: «لا أملك شهادة وفاة لابني، أو ورقة دفن حتى الآن، لأني لم أتسلم جثته بعد...ومنذ تسع سنوات!!!»؛ وتنهمر الدموع التي تسبق كلماتها وقلبها يعتصر من شدة الحزن والآسى...»ولا أملك سوى أمل باستلام جثة ابني الشهيد: «أليس هذا حقي!. فهناك مئات من الأمهات أمثالي لم يستلمن جثامين أبنائهن، ولم يحظين بنعمة دفنهم كباقي الموتى.

تلتفت بعينيها إلى الشمال، وإلى يمين بنظرات المشتاق لصور ولدها الفقيد المعلقة في كل مكان من البيت لعلها تَبِلُ شوقها من رؤية ابنها، ولو بنظرة إلى صورة معلقة على الجدران طالما تحدثت معها بين الحين والآخر. تعود بالحديث معنا فتقول: «يشتعل قلبي ناراً في

المناسبات والأعياد حين تذهب النساء لزيارة قبور أولادهن... وأتساءل أين قبر ابني، ومن يزوره وهل سيكتب لي قبل أن أموت بدفنه وأعرف مثواه؟؟ كم أنا مشتاقة إليه، ولو خيروني بين أن أذهب للحج، أو استلام جثة ابني لاخترت استلام جثته ودفنها كما الشريعة الإسلامية وزيارته كلما شدني الحنين لرؤيته لأطفئ نار قلبي المشتعلة. إنه فلذة قلبي، وحسرتي تزداد يوماً بعد يوم لعدم استلام جثته، شهادته هذا أمر الله وقدره ولا يستطيع أحد تغيير حكم الله، ولكن أمر البشر وأعداء الله والدين حرموني من استلام جثمانه، ودفنه كما الأموات جميعاً في مكان آمن وطاهر دون دنس، أو تنكيل بجثته».

وتواصل حديثها: تتقطع أحشائي حين يسألني ابني الصغير، لماذا يا أمي لا نزور قبر أخي كجميع الشهداء ؟! فكلما ذهبنا للمقبرة لدفن ميت أرى الناس في زيارة ذويهم من الموتى! وأنا لا أعرف قبر أخي. وما يزيدني حزناً وحسرة، ما أسمعه من أقاويل تتناثر هنا وهناك، بأن ابني لم يمت، وهو على قيد الحياة وموجود في السجن، وآخرون يقولون أنه مشلول داخل السجن، ومرة آخرى يقولون أنه موجود في سجون إسرائيلية لا أحد يعلم عنها. فأعيش في حالة هذيان وشرود ولا يطمئن قلبي، ولكن لو دفنته بيدي لأطمأن قلبي ولم أصدق أحداً، وأركض وراء الدعايات والأقاويل.

تجفف دموعها المنهمرة وتعود للحديث، وتكرر قولها: مازال لدي أمل باستلام جثمان ابني الشهيد، فكلما علمت عن اجتماع أو اعتصام أسرع مهرولة للمشاركة، وكأني ذاهبة للقاء ولدي!! عل وعسى أن يكرمنا الله ونستلمه عن قريب... وأعود ثانية وأقول في نفسي: «لا أسمع سوى وعوداً كاذبة لا تتحقق، وأصواتاً هزيلة لا تسمع، وطلباً ضعيفاً وعدم تفعيل لقضيتهم»؛ كأن قضية أسرانا الشهداء لا تعني لهم الكثير.

وإسرائيل لا تخاف أحداً ولا تلتزم بالمواثيق الدولية ولا حقوق الإنسان، ولا تخاف من يحاسبها كما غيرها من الدول، فبأي شريعة يؤمنون ولأي مذهب ينتمون هؤلاء الظلمة، ولماذا يسجنون جثث أبنائنا؟!...

وتتساءل ... أحقيقة ما نسمعه عن مقابر الأرقام التي يدفنون بها الشهداء ؟؟ حقيقة أنهم يسرقون أجزاء من أعضائهم، وبخاصة أن جثامين الشهداء لا تتحلل وتبقى كما هي ؟؟؟ وهل بالفعل يمثلون بأجسادهم ويشوهونها ؟؟؟ لمن نلجأ وممن نتأكد من صحة الأخبار التي كلما سمعناها ينفتح الجرح من جديد...كيف تهدأ نيران قلوب الأمهات أمثالي...هل من مغيث؟!!

وبصوت غاضب متلعثم من شدة الأسى تصرخ أم إبراهيم: «لا قانون يحكمهم، وضمير العالم غائب، من غير إسرائيل من الدول تحتجز جثث الموتى، فأين العالم منهم؟؟ وأين حقوق الإنسان؟؟ وبأي قانون تحكم ؟؟ ولماذا السكوت عنهم حتى الآن؟؟؟

ورأفة في الأم لعدم قدرتها على مواصلة الحديث، تستكمل الحديث معنا ابنتها ميرفت، أخت الشهيد إبراهيم حماد، لتضيف: «جميعنا في

المنزل يعاني من أثر نفسي لما أصابنا، وما يحزّ بالنفس عدم استلام الجثة ودفنها حسب الشريعة الإسلامية» فإكرام الميت دفنه. وتقول: «وما يسبب لنا القلق والتوتر، أننا لا نعلم كيف وأين قبره، ولم نتأكد إن كان حياً أو استشهد كما تتناثر الأقاويل، الشكوك تحاصرنا ونزداد ألماً لعدم استلام الجثة، إنه عذاب وعدم اطمئنان، بالذات لأمي التي لم يجف لها دمع منذ تسع سنوات، وأمهات أخريات أمثالها، ومنهن من فارقن الحياة ولا يعرفن شيئاً عن قبور أبنائهن الشهداء.

ليس من طبيعة الأديان جميعها احتجاز جثث الموتى ولا تقبلها أي شريعة بما فيها اليهودية، وما يفعلونه بجثث الشهداء هو الإرهاب الحقيقي وعدم الشرعية.

أرافق أمي كونها مريضة في الإعتصامات والاجتماعات التي تدعو إليها المؤسسات والجهات التي ترعي قضية جثامين الشهداء، وفي كل مرة نخرج بوعود وخطابات ودروع فقط، ولا أعرف إلى متى ستستمر هذه الوعود.

كل ما علمناه وقرأناه، أنه أدرج أسم أخي ضمن أسماء الذين سيتم تسليم جثمانهم لذويهم ولكن أوقف القرار من قبل إسرائيل وتراجعوا عن تنفيذه. لذا نطلب من الرئيس أبو مازن وجميع المسئولين ومؤسسات حقوق الإنسان، والحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة، بإثارتها دولياً وعلى أعلى المستويات، وتكثيف المطالبة بالإفراج عنهم وإقامة متاحف تحمل سيرتهم وذكراهم وتكون في متناول الإعلام والأصدقاء والمناصرين للقضية الفلسطينية، ونطالب الإعلام العالمي أن يتعامل مع قضيتهم كما تعاملت إسرائيل بقضية شاليط.

في النهاية أقول: لن نيأس وسوف نستمر بالمطالبة إلى أن يتم الإفراج عن جميع جثث الشهداء الفلسطينيين والعرب.

(لا اسعد ولا ومحال)
الشهيد احمد سامي غاوي
تاريخ الأستشهاد:
محر

أنيس دولة

الشهيد أنيس محمود محمد دولة

مكان السكن: قلقيلية

تاريخ الولادة: ٢٨/٨/١٩٤٤

تاريخ الاستشهاد: ٣١/٨/١٩٨٠

في صباح العيد.... لم أجده بين الأسماء

بقلم عيسى قراقع

وزير شؤون الأسرى والمحررين

في صباح العيد أتفقد مقابر الشهداء، أنظر إلى الشواهد، أقرأ أسماءهم جيدا، وتاريخ استشهادهم، أضع إكليلا من الورد، وأقرأ الفاتحة بحزن وعلى مهل ريثما يكتمل الندى السماوي على الأجساد التي رحلت وعانقت التراب.

لم أجده بين الأسماء، ليس مجهولا، فله كوشان وبيت وعائلة وذكريات، وله خربشات وبصمات من الخطوات في المكان، وله صور وكتب وأنفاس لا زلت أسمعها ساخنة ملغومة بالأمنيات والشهقات.

ولكنه ليس بين الأسماء، لا قبر له، لا ورد ولا فاتحة ولا زائرين في صباح العيد، لا أحد يصب القهوة للحاضرين أو يوزع الحلويات احتفاءا بالبطولة الرابضة في هذه الأجساد وأرواحهم الطاهرة.

الأسماء التي قرأتها على أضرحة الشهداء لها صوت يرحب بالزائرين، جروح نازفة تخرج من وسط الثرى، أيادي تمتد لتصافح الحاضرين، وحشد من المشاهد الرمادية تتوالى مع كل شهيد سقط تعذيبا أو مرضا أو برصاصة أو اغتيال بصاروخ من طائرة.

ولكني لم أسمع صوته، هدوء مريب في المقبرة، وعائلته لم تتواجد في صباح العيد، لم تنزل دمعة، أو تحلق ابتسامة، ولم أسمع حكايته مع سائر الحكايات المجبولة بالدم والضوء وأغاني العيد.

هو الشهيد أنيس دولة، سقط قبل ٣٣ عاما في ساحة سجن عسقلان، مريضا بالقلب، متأثرا بما لحق به من تعذيب وقمع وجوع وقهر في سنوات السجن القاسية، سقط متكئا على جدار السجن، مبتسما للموت الحر، رافضا الركوع، صاعدا إلى ملكوته بلا قيود وأبواب مغلقة.

لا زالت سلطات الاحتلال تحتجز رفاته في ما يسمى مقابر الارقام العسكرية منذ عام ١٩٨٠، ترفض تسليم جثته لذويه، تعاقبه ميتا مثلما عاقبته بالمؤبد الأسود حيا، تتحرك روحه كي تصل الى مقبرة واضحة في النهار، تذوب على الآيات ودعاء الناس ورحمة المصلين.

أنيس دوله ليس له قبر ولا شاهد ولا صورة، ولا ألوان من الورد ورائحة تدل عليه، عميقا في النسيان والغياب، وتحت تراب الحرب والكراهية تدفنه دولة اسرائيل خائفة أن يدل الأموات على الأحياء.

لم أجده بين الأسماء، لأن جثته معتقلة في دولة اسبرطية ونووية، تخاف من أسير جاع طويلا وتعطش كثيرا إلى الحرية، لم يكمل مؤبده إلا بالموت المطلق، لا زال يغني نشيد الحرية في أبديته المتحولة.

لم أجده بين الأسماء، لأن دولة اسرائيل لم تنه حتى الآن محاكمته، لا زالت تناقش حبات الملح في روحه وأسباب فدائيته، ومنذ ثلاث وثلاثين عاما لم تزل تسأله عن دوره الطبيعي في محاولة اقتباس أمثولة الطير في الطيران وضحكة الضوء في عتمة الزنازين.

لم أجده بين الأسماء، ولكني وجدت في بيته قميصه البني، وقرآنه، وسبحته، ومسدسه، وأحلامه وضحكته المدهشة.

لم أجده بين الأسماء، كأن الحياة في جسده منهوبة ومصادرة، الجسد مقيد والعظام مطحونة ومتروكة للمفتوح في هذا المدى شجرا ومطرا ورائحة صلاة.

لم أجده بين الأسماء، لا زال مأسورا، ولا زلت أنتظر ذلك اليوم الذي يعود به القتلة إلى معسكراتهم خائبين، ويعود أنيس دولة إلى روحه وبيته وأصدقائه حرا على نعش يشبه الصقر في عيون الحالمين.

سالم جعافرة

الشهيد سالم حسن جعافرة

مكان السكن: ترقوميا، الخليل

تاريخ الولادة: ١٩٤١

تاريخ الاستشهاد: ٢٩ / ١٠ / ١٩٧٥

لعل حينها تكف الدموع !

« فاطمة » تحلم بزفاف سالم جعافرة، مرة أخيرة... إلى ترقوميا

بقلم غسان عبد الحميد

...إلى ما قبل أسبوع من هذه المقابلة، قالت فاطمة عبد الحليم جعافرة من بلدة ترقوميا غربي مدينة الخليل، المقيمة الآن في مدينة الزرقاء في المملكة الأردنية الهاشمية، أن سالم حسن جعافرة، زوجها الذي قضى شهيداً قبل ٣٨ عاماً، جاءها في أحلام المنام وحثها، ربما للمرة العاشرة، على العناية بأولادهما الأربعة !

فاطمة التي تواصل التقلب على حجر حنينها المستحيل إلى سنوات العمر "الصعبة" و "الجميلة" بصحبة سالم جعافرة، الذي قضى في معركة غير متكافئة مع جنود إسرائيليين على الحدود في الجولان السورية، لا تزال تكابد حلمها المزدوج، بعودتهما إلى ترقوميا: هو في صندوق ملفوف بالعلم إلى مثواه المشتهى، وهي بما تبقى لها من عمر، لاستعادة ما تيسر من صباحات تبزغ فيها الشمس من بين أشجار الصنوبر.

ترقوميا وترابها وأزقتها... وحرش الصنوبر الذي يطل على صباحاتها بصحبة الشمس. ظلت الأحلام الصغيرة والدائمة التي حملت سالم جعافرة إلى معركته الأخيرة، التي ذهب إليها بقدميه (في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٧٥) من مخيم اليرموك القريب من دمشق إلى الجولان المطلة على فلسطين، وهناك على مقربة من سياج الحدود الذي رسمته إحدى الهزائم، قضى الرجل برصاصتين في الصدر والوجه.

قال حسن سالم جعافرة المقيم الآن في ترقوميا، أن والده الذي استشهد برفقة فدائي فلسطيني آخر من بلدة علار، هو عبد الرؤوف سالم (كانا ضمن مجموعة ضمت خمسة مقاتلين، أسر ثلاثة منهم خلال الاشتباك) ... ظل مفقوداً بالنسبة لأفراد العائلة إلى أن أفرج عن مجموعة من السجناء الفلسطينيين من سجون الاحتلال عام ١٩٨٥، حينها تأكد للعائلة من قبل الأسير نبيل حسن أبو النصر الذي كان برفقته خلال الاشتباك، أن والده أستشهد ونقل جثمانه إلى "مكان مجهول"!

حسن جعافرة (٤٣ عاماً) الذي يواصل ذاكرة مواظبة على تحديث المشهد لطفل بعمر ٥ سنوات كان يلوح بكفيه لأب لم يتمالك النظر إليه وهو يغادر المنزل في مخيم اليرموك إلى معركته الأخيرة. كما والدته التي تستعيد في أحلامها وبقية أفراد العائلة، جميعهم يواصلون، حتى هذه الأيام، يعيشون في انتظار موكب مهيب يزف رفات الشهيد إلى ترقوميا، ذلك أن الأثر الذي واكب حياته حتى الشهقة الأخيرة ظل على الدوام، العودة إلى ترقوميا، حياً أو ميتاً !

أشارت فاطمة جعافرة في مهاتفة أجريت معها، إلى أن زوجها سالم حسن جعافرة، كان مقاتلاً في حركة فتح (ولد في ترقوميا عام ١٩٤١) وأن أول خبر تلقته حول استشهاده، كان من امرأة فلسطينية أخبرتها أن حفيدها كان برفقته، حينها لم يتأكد الخبر، لكن أحد الكوابيس التي دهمت منامها قبل يوم واحد من استشهاده، جعلتها أقرب إلى اليقين بأن «سالم» لن يعود. قالت «إن سيلاً من المياه تدفق في «وادي القف» (شرق ترقوميا) حال بينهما وهي تحاول الوصول إليه محتضنة نجلها الأصغر، إبراهيم الذي لم يتجاوز ٤٧ يوماً حينها»!.

منذ اليوم التالي، بعد «٢٩ تشرين الأول من عام ١٩٧٥ حيث قضى سالم جعافرة محمولاً على الاشتياق إلى ترقوميا الفلسطينية، كابدت فاطمة جعافرة وأولادها معنى أن تعيش عائلة بالكفاف: ارتحلت من اليوموك إلى الزرقاء. «وهناك» عملت مطرزة للثياب، بينما جرب الأولاد متعة الامساك بِ»الافراح الصغيرة» وهم يبيعون «البشار» (الذرة المحمصة) و»الترمس» للمارة في شوارع الزرقاء.

... منذ اللحظة التي طلب فيها سالم جعافرة أن تذهب إلى منزل الجيران لإحضار كيس بلاستيكي، لكي يجنبها أوجاع الوداع وهو يغادر المنزل في مخيم اليرموك إلى معركته الأخيرة ... لا تزال فاطمة جعافرة التي امتد بها العمر إلى ٦٣ عاماً. مسكونة بالحلم ذاته: أن يعود رفات الغائب إلى ترقوميا ليدفن «هنا»، عند ذلك. كما قالت «قد تكف الدموع»!!

عبد المعطي الشرباتي

رضوان الشلودي

عبدالجواد أبو غزالة

سعدي الشعراوي

محمد راتب الشعراوي

فرحات الشعراوي

ربحي الجعبة

عبد النبي الجعبة

أمل أخت - عودة الغائبين

عبد النبي الجعبة (١٩٤٤ الخليل – ١٩٦٧) و ربحي الجعبة (١٩٥٣ الخليل – ١٩٦٧)

بقلم: فالح عطاونة

تبدأ أحداث القصة التالية ليل الخميس/ الجمعة ٢٣ تموز ١٩٦٧، حين غادر عبد النبي أحمد الجعبة (وكان عمره آنذاك ٢٢ عاماً) منزل العائلة المؤقت في جبل النصر في عمان عائداً إلى مدينة الخليل وبرفقته ثمانية أشخاص، بضمنهم شقيقه ربحي (١٤ عاماً) وخالهما فرحات الشعراوي (٢٤ عاماً) وابنا خال آخر (محمد راتب خليل الشعراوي ١٣ و٩ أعوام) وسعدي الشعراوي وثلاثة من عائلات أبو غزالة والشلودي والشرباتي). مضت ٤٥ عاماً، وهم لا وصلوا الخليل ولا عادوا إلى عمان.

عايدة الجعبة التي كانت ابنة ١٥ عاماً، وأصبحت في أل ٦٠ من عمرها وأماً لتسعة من الأبناء والبنات، تروي الجانب الإنساني في المعاناة الناجمة عن حالة الفقد المركبة هذه.

في حياة الفلسطينية عايدة الجعبة لاشيء يحاصر القلب كما الوجع الذي خلفه غياب شقيقها عبد النبي وربحي أحمد الجعبة منذ ٢٣ تموز ١٩٦٧، وهو غياب كما تستشعره حتى هذه الأيام، لا يزال يحفر في الروح ..... غير أن الأخيرة ظلت كل هذا العمر، تكابد لأجل البقاء على قيد الأمل.

وهي في حضرة الغياب، ليلاً، تواصل الطفلة عايدة الجعبة التي اقتلعت مع عائلتها من قلب الخليل العتيقة إثر حرب حزيران ١٩٦٧ تواصل تأثيث منامات عايدة الجعبة المتجهة إلى عتبة الستين بأحلام لا تنتهي، حيث كل الأحلام، أو معظمها، تتغذى من الأمل ذاته:-

" أحياناً يأتي عبد النبي عائداً إلى منزل العائلة في حي القزازين، يطرق الباب ثم يدخل ويلقى بجسده المتعب على صدر الوالدة، أو ... قادماً من الغياب إلى منزلها في حلحول، مسكوناً بالشوق إليها، ولكي يعرف كم صار لديها من الأولاد والبنات، أو .... وهي تطلق صهيل البكاء على كتفيه لئلا يختفي ثانية بعد كل هذا الغياب"!

فجيعة الغياب التي تعيشها عايدة الجعبة، ليست استثنائية في الحياة الفلسطينية المليئة بالفقد، غير أن الطفلة التي أطاحت بأحلامها

الصغيرة والجميلة كارثة غياب مركبة، قطعت شوطاً طويلاً على الأعصاب وخفقات القلب وهي في انتظار عودة الغائبين ربحي وعبد النبي، ثم أن الكارثة التي حطت على حياة العائلة منذ ٤٢ عاماً، أماتت والدها كمداً أو إحتراقاً بفعل الاشتياق بعد عام، ثم جرجرت والدتها في حياة جريحة مليئة بالدموع حتى موتها في عام ١٩٩١.

لا تزال عايدة الجعبة، التي صارت أما لتسعة من الأولاد والبنات، تتذكر إلى اليوم قصة وداع أغرقتها في الدموع بعد شهر ونصف الشهر من اللجوء إلى " جبل النصر " في عمان، تتذكر التفاصيل الموجعة كما لوأنها حدثت أمس: " كان عبد النبي شاباً ليس بالقصير، لكنه لم يكن أطول من المألوف، حنطي الوجه غير أنه إلى البياض أميل ....كان يلبس بنطالاً اسوداً وقمصياً أبيض مقلماً بالسواد ... ثم، قبل أن يصعد إلى السيارة في الطريق التي لا تبدو لها نهاية (إلى الخليل) التمعت الدموع في عينيه وهو يوصيني بطفلتيه ربيحة وسوسن! لحظتها، كاد يخنقني البكاء."

بالنسبة لشقيقته التي تصغره بِ ٧ سنوات، لا يزال عبد النبي شاباً بعمر ٢٢ عاماً، وهو، حتى هذه الأيام مضبوطاً على صور متخيله: يشق بذراعيه نهر الأردن عائداً إلى الخليل، أو على الطريق يكاد يميته الظمأ أو النزيف بفعل رصاصة أو رصاصتين من " جيش إسرائيل " " أو في داخل زنزانه معتمة بإنتظار الشمس" لكنه " بالقطع" ليس ميتاً !

منذ كانت صبية بعمر ١٥ عاماً، وبرغم الوطأة الثقيلة والجارحة للغياب، لم تضعف لدى عايدة الجعبة قدرتها على استحضار التفاصيل في المأساة التي لاتزال مفتوحة.... ذلك أن الفجيعة الناجمة عن فقدان شقيقها إلى جانب خالها فرحات محمد خليل الشعراوي، وابنين لخال آخر (محمد وراتب خليل الشعراوي) تواصل إنتاج الحزن والانتظار معاً...كما لو أنها (الفجيعة) تأبى الوصول إلى خاتمة.

وهي تحاول أن تشرح نصيبها من مأساة الغياب المديدة، قالت الجعبة انها تعيش امرأتين في العمر ذاته: الأولى طفلة بعمر ١٥ عاماً أو أصغر قليلاً ولا تزال مقيمة في أحلام الثانية ... أما الأخيرة، عايدة الجعبة. فلا تزال، حتى أل ٦٠ من العمر، متشبثة بيقينها الخاص، حيث عبد النبي (شقيقها عبد النبي بالذات وعلى وجه الخصوص) لا بد وأن يطرق باب دارها وهو على طريق الإياب من الغياب: " حينها___ كما يتراءى لها ___ سيبكي على صدر أخته" سيسألها عن ابنتيه وعن الوالدة وبقية العائلة... ثم إلى بيت العائلة في حي القزازين " لكن ما الذي سيحدث لو اعترضه الجنود الإسرائيليين الذين يشطرون حياة المدنية " ؟!

لا تصدق عايدة الجعبة، إلى الآن، مزاعم الحكام العسكريين الإسرائيليين عن أن الجنود هم لم يصادفوا " عبد النبي " حياً أو ميتاً ... كل ما في الأمر، كما يحدثها قلبها، " يواصلون تغييبه في سجون غير معلنة ولم يزل حياً"!

عبد النبي الجعبة الذي غادر " جبل النصر " في عمان ليلة الخميس/ الجمعة ٢٣ تموز، لا يزال في الطريق إلى الخليل، سيعود، حتى ولو في اليوم الأخير من العمر!" ...ولا تمل عايدة الجعبة من الانتظار!

أنيس خليل

رمزي شاهين

في حضرة الشاهد

رمزي شاهين - (١٢/١٥/ ١٩٧٠ عين عريك، رام الله – ١٩٩١/١١/١١ النقب) و أنيس خليل (١٩٦٦/١١/٨ عين عريك، رام الله – ١٩٩١/١١/١١ النقب)

بقلم : سميح محسن

عندما لا ندفن شهداءَنا بأيدينا، ونذرفُ دموعَنا فوقَ وجوههم المشعةِ نوراً وحماسةً، يظل بابُ الأملِ مشرعاً على أن يفاجئوننا، ويأتون إلينا لنلتئم حول مائدة العشاء تحت شجرةٍ برقوق لا تحجب أغصانُها ضوءَ قمرٍ تموز عن وجوهِنا التي ملّت من الانتظارِ دونَ أن تفقدَ الأملَ في اللقاء.

كان مساءُ (عين عريك) مرتبكاً عندما وصلنا إلى مدخلها، الصديق سالم خِلّة، منسق الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء، وأنا قاصدينِ منزل المواطن جمال شاهين، والد رمزي، للتحدث مع عائلته، وعائلة (توأمه أنيس رفيق شكري) عن أيامهما الأخيرة قبل رحيلهما المفاجئ إلى خارج البلاد، وانقطاع أخبارهما عن العائلتين.

كان أخُ رمزي (أشرف) بانتظارنا على مدخل المنزل، وفجأة انتصب أمامنا والده جمال شاهين الذي أخذ الزمن منه ما يكفي ويزيد. رجل نحيفُ هدّه تعب الدنيا، إلا أنه لا يزال قادراً على مقاومةِ مكائدها. دخلنا إلى المنزل، كانت سيدته بانتظارنا، وبجانبها كانت والدة الشهيد (أنيس). بعد ترحابٍ سريع بنا، طلبنا البدء بالحديث، إلا أن أهل الدار استأذنونا بالتريث دقائق معدودات حتى يحضر مَنْ هو أعرف الناسِ بهما: (رمزي وأنيس). وما هي إلا دقائق حتى وصل الشاهد.

وصل الشاهد. مدَّ يده وصافحنا، وما أن لامست يدي يده حتى اكتشفت أن عضو المجلس التشريعي، مهيب عوّاد، فَقَدَ بعضَ أصابعِ يديه الاثنتين. على الفور قفزت حادثة سريعة من الذاكرة. فذات يوم قدمت الصديق القاص محمود الريماوي لصديق، وذكرت بالتعريف أنه عمل في مجلة الهدف عندما كان الشهيد غسان كنفاني يرئس تحريرها. أجاب الريماوي وكأنه يعلن احتجاجه على التعريف قائلاً: «إن صديق غسان لا بدّ وأن تكونَ عدة رصاصاتٍ في جسده». وعندما شاهدت الأخ مهيب عوّاد على تلك الحال شعرت بأنه يريد أن يقدم إثباتاً على أنه صديقهما.

يعود مهيب عوّاد بالذاكرة إلى الوراء، ويقول أن رمزي سُجِنَ في المرة الأولى لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي وهو في الثالثة عشرة من

عمره. وفي العام ١٩٨٦، وكانوا ثلاثتهم في السجن، مهيب ورمزي وأنيس، وصدف أن أهاليهم مُنِعوا من زيارة العيد، وأثناء وجود مهيب في المحكمة، أبلغه محاميه أن والدة رمزي قد توفيت. كان الموقف صعباً عليه، وبدأ بالبحث عن أسلوب يبلغه فيه. سأله عن أكثر شيء يحبه، فأجاب فلسطين، وعندما قال له مِنْ أهلك، فأسرع بالقول: «أمي ماتت، والاحتلال هو المسؤول عن ذلك، وسوف أثأر لها». ويعتقد مهيب أن تلك الحادثة قد سمت خطاً آخر في حياة رمزي.

في ثمانينات القرن الماضي كان العمل التطوعي أحد العناوين البارزة في العمل الشعبي الوطني. وعندما انتخبت أولُ لجنة للعمل التطوعي في قرية عين عريك، كان رمزي أحد أعضائها المنتخبين وهو لم يبلغ الرابعة عشرة من عمره. يقول مهيب عوّاد، الذي يكبره بأربعة أعوام، أن رمزي جاءه في اليوم التالي يطلب شراء أدوات زراعية قائلاً: «انتخبنا الناس لنعمل». ويشير إلى أن رمزي لم يكن شخصية محبوبة في القرية وحسب حتى انتخبوه، إنما كان شخصية جادة وعملية.

كانت منازل الثلاثة، مهيب ورمزي وأنيس، متجاورة، ما عزّز العلاقة بينهم رغم أن الأول يكبرهم سناً. ومع اندلاع الانتفاضة الأولى، تشكلت أول مجموعة من (القوات الضاربة) منهم، وصعدوا الجبل، ليكونوا أول مجموعة تطاردها قوات الاحتلال في محافظة رام الله.

عندما تحدث عن تلك المرحلة، لم يستطع مهيب عوّاد إخفاء مشاعره تجاهها، وكأنها مرحلة الطهارة الخالصة. «لم تكن القضايا الشخصية هدفاً لأيٍّ منا، وكانت المعادلة: إما الشهادة والسجن، وإما النصر». و«كنا نراعي مصالح الناس بشكل كبير لا نؤذي أحداً منهم، فهم حاضنتنا الدافئة».

يسهب مهيب في الحديث عن تلك التجربة، وكيف حولت المجموعات الضاربة في الانتفاضة قرية عين عريك إلى (خط النار). ويقول أن دوريات جيش الاحتلال عندما كانت تريد السير على الشارع، كانت تحضر معها شبان من قرية كفر نعمة، وتستخدمهم كدروع بشرية حتى تقطع الشارع. وأما نحن فقد كنا نراعي مصالح الأهل، ففي موسم الزيتون- على سبيل المثال- كنا نوقف نشاطاتنا حتى نُمَكِّن أهالي القرية من قطف الزيتون، وأحياناً كنا نعقد هدنة مؤقتة مع الاحتلال لصالح الناس.

عكست العلاقة الشخصية بين رمزي وأنيس النسيج الاجتماعي في قرية عين عريك بشكل يفوق التصور. كان الاثنان، الأول مسيحي والآخر مسلم، يحملان (تعويذة) مشتركة، آية الكرسي ونصاً من الإنجيل، وكأنهما بذلك لا يريدان فقط التأكيد على عرى الصداقة بينهما، وإنما التعبير عن الرباط المقدس بين أبناء هذه الأرض. وكما ولدا، وتصاحبا في الطفولة والصبا، وناضلا معا في الانتفاضة، لقي الاثنان نهاية مشتركة. ولا شك أن هذه العلاقة في نهاياتها القاسية تحمل مدلولاً على وحدة أهالي البلاد ومصائرهم المشتركة.

حدث التحول الكبير في حياة رمزي وأنيس عام ١٩٩٠ عندما قررا مغادرة البلاد باتجاه مصر، والتدرب على السلاح، والعمل على تهريبه إلى داخل البلاد لمقاومة الاحتلال. يقول مهيب أنه في ذلك العام خرج من السجن، وبعد أن غادر آخر المهنئين بسلامته منزل العائلة، تحدث رمزي وأنيس عن خطتهما لمغادرة البلاد، وأن دليلاً سيقوم بتهريبهما للأراضي المصرية عبر شبه جزيرة سيناء. وفي

لحظة وداعهما الأخير قال أنه شاهد رمزي يحمل حجراً على شكل ميدالية في يده، وأنيس يحمل قصفة زيتون، وعندما سألهما عن هدف حملهما الحجر والقصفة أجاباه بأنهما يحملانهما ليدقا الذاكرة إذا نسيا العودة إلى البلاد. ومن خلال متابعته لأخبارهما خارج البلاد، قال أنهما وصلا إلى السفارة الفلسطينية في القاهرة، وتنقلا بين مصر، ليبيا، تونس، والأردن.

تقول أم أنيس أن والده التقى بابنه في عمان، وهناك أخبره أنيس بأنه سيعود مع رمزي إلى البلاد، وطلب منه أن يبحث لهما عن عروسين. ثم جاءا في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، وكيف جاءا ؟!!.

يقول مهيب عوّاد أنه كان يتابع أخبارهما عبر رسائلهما التي لم تنقطع إليه، وبعد انقطاعها تتبعها من خلال الشهيد جهاد عمارين، وهو ضابط في قوات الأمن الوطني الفلسطيني عاد إلى قطاع غزة بعد اتفاق أوسلو، وكان قبل ذلك يشرف عليهما. ومن خلال اتصاله به بعد عودته ذكر له أن رمزي وأنيس أصرا على العودة إلى أرض الوطن، وأنه أوصلهما بنفسه إلى الطرف المصري من الحدود مع شخص ثالث من القطاع والدليل، وهناك انقطعت أخبارهم جميعا. في تلك الأيام أعلنت قوات الاحتلال أنها اشتبكت مع مجموعة مسلحة وقتلت أفرادها. كما أعلنت جهة فلسطينية أن مجموعة (حراس الأقصى والقبر المقدس) نفذت عملية على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية، وأن أفراد المجموعة استشهدوا. ويرجح عوّاد أن رمزي وأنيس استشهدا في تلك المعركة، وأن اسم المجموعة (حراس الأقصى والقبر المقدس) قد يكون دليلاً إضافياً على ذلك كونه يعبر عن الوحدة الإسلامية المسيحية في مقاومة الاحتلال.

في أعقاب ذلك توجهت عائلتا رمزي وأنيس، بواسطة المحامية الإسرائيلية ليئا تسيمل، إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، بالتماس لاستلام جثمانيهما، ورغم صدور قرار لصالح العائلتين، إلا أن قوات الاحتلال أنكرت وجودهما لديها. وهنا يرجح مهيب عوّاد أنهما قدما بوثائق مزورة.

في مثل هذه الأجواء المشحونة بالحزن والأسى، وفي ظل عدم وجود شواهد للمقابر، يطل الأمل في شكل حلم. تقول (أم أشرف)؛ زوجة الأب: «لو عاد رمزي سوف أذبح عجلاً على شرفه، أطعم أهل البلد وأوزع الباقي على الفقراء». وتقول أم أنيس: «إن إحساس الأم لا يخيب، عندما غادر سيد الدار قال لي إحساسي بأنه لن يعود». وهنا، يتدخل مهيب عوّاد تدخل الرجل الحكيم، ويؤكد على أن الاثنين استشهدا. ويقول: «لا نريد أن ندخل في حالة من الحلم والأمل بعودتهما، ثم نعود لِنُصدَم ثانية في حقيقة غيابهما النهائي عنا».

في لحظة الوداع، وداعنا للأهل، للشاهد، للدار، للقرية، كانت تطاردنا الأسئلة الحارقة المرّة:

لِمَن هذا العقاب ؟

هل هو لِمن قالوا: لا للاحتلال، وعليه أن يرحل، ثم رحلوا قبله ؟

وهل هو لِوالد طاعن بالسن، لأمٍ لا يخيب إحساسها، ولأم ثانية قطعت نذراً على نفسها أن تذبح عجلاً على شرف عودته ؟

أم هو عقاب لإنسانيتنا، ولقرارنا العنيد بأن نبقى على هذه الأرض، وليس في بطنها وحسب ؟!!

الشهيد خالد أحمد أسعد أبو العز

مكان السكن: طولكرم

تاريخ الولادة: ١١/٥/١٩٦٨

تاريخ الاستشهاد: ٣٠/١٠/٢٠٠٢

خالد أبو العز

فقدان الأخوة

بقلم: تحسين عليان

تناول يوسف دليل الهاتف وأخذ يبحث عن رقم لشخص من عائلة عليان ظن أنه من قرية جت المجاورة. كان هذا الشخص يمر به بشكل شبه يومي، ويطرح السلام، ويمضي في طريقه باتجاه السياج/الجدار الذي يفصل قرية زيتا شمال الضفة الغربية عن قرية جت الواقعة داخل "الخط الأخضر". وجد رقماً لصيدلية تعود لشخص من عائلة تدعى عائلة عليان، ولكنها لم تكن عائلة الشخص الذي كان يبحث عنه، فهناك الكثير من العائلات التي تحمل هذا الاسم. أخبره الصيدلاني أن من كان يبحث عنه ليس من سكان جت وإنما من سكان قرية مجاورة أخرى. حاول كثيراً الوصول لذلك الشخص دون جدوى. وعندما يئس من البحث، وأجهده التعب بعد يوم عمل شاق، قرر ترك الموضوع لصباح اليوم التالي، ولكنه بقي قلقاً جداً، ولم يغمض له جفن، لأنه كان يريد أن يطمئن من أن الجثة التي كانت تجر من قبل عربة يتم التحكم بها عن بعد بالقرب من السياج/ الجدار، الذي يبعد عن بيته مائة متر تقريباً، لا تعود لذلك الشخص.

كان ذلك في يوم من أيام تشرين الأول عام ٢٠٠٢، عندما بدأ الظلام يسدل ستائره، وكان يوسف قد سمع أصوات عيارات نارية، فتبع نداء قلبه وترك عمله وذهب فوراً لبيته. وهناك وجد أخاه الأكبر إبراهيم يراقب عن كثب ما كان يحدث بالقرب من السياج/ الجدار، حيث وقع اشتباك بالسلاح بين إسرائيليين يحرسون آليات ومعدات تجهز لنصب السياج وبين شخص لم يستطيعا تمييزه لأن الظلام حال دون ذلك.

في اليوم التالي كان الأمر قد هدأ بالقرب من السياج، ولكن بقيت هوية الشخص القتيل الذي أخذته سيارة إسعاف إسرائيلية إلى مكان غير معروف مجهولة. ما كان يثير بعض الشكوك والقلق لدى يوسف ولدى العائلة أن أخيه خالد لم يعد للبيت طيلة الليلة الفائتة. وعند

المساء تبين أن ذلك الشخص هو خالد أبو العز، وهو أخوهما. أخبرني يوسف بذلك دون أن ينظر إلي بشكل مباشر، حتى يخفي ما كان في عينيه من دموع وحزن.

كان خالد، أو أبو أحمد كما كانوا يكنّونه حتى قبل ميلاد ابنه أحمد الذي لم يره، يعمل في مخزن لبيع مواد البناء في جت. وكان قد قضى حوالي تسع سنوات في السجون الإسرائيلية قبل استشهاده، وأصيب بعيار ناري في ظهره أثناء مشاركته في فعاليات مقاومة الاحتلال عام ١٩٨٨. وفي يوم استشهاده عاد للبيت عند الظهيرة على غير العادة، طبع قبلة على خد ابنته شهد وقال كلاماً غير مفهوم: " قد لا أعود للبيت في هذه الليلة"، ومضى.

قتل خالد. رحل وترك خلفه شهد، التي كان عمرها سنتين، وأحمد، الذي كان لا يزال في بطن أمه. استشهد دون أن يرى ابنه. وكان أبوه قد توفي دون أن يراه كذلك، حيث الوالد توفي عندما كان خالد في السجون الإسرائيلية. كان وقع الصدمة شديداً، فقدت أمه وعيها، وكذلك حصل مع زوجته. تم الاتصال برب العمل الذي كان خالد يعمل لديه للتعرف على الجثة، ولم يتم الاتصال بالأسرة دون تقديم تفسير لذلك. وكأن سلطات الاحتلال أرادت أن تقول للعائلة عليكم أنتم أيضاً أن تموتوا قهراً.

"حاولنا كثيراً استرداد الجثة دون جدوى"، هكذا قال لي يوسف الذي يتحرق شوقاً لدفن أخيه بيديه، أو لمعرفة مكان الدفن أو الثلاجة التي يحتجز فيها جثمان أخيه. يود يوسف أن يلثم الثرى الذي يواري جسد أخيه. قد يكون في ذلك ما يشفي من أوجاع روحه الحزينة.

محمود سليمان

الشهيد محمود خليل سليمان

مكان السكن: رام الله

تاريخ الولادة: ١٩٢٧

تاريخ الاستشهاد: ٥/٦/١٩٦٧

شهداء بلا قبور

بقلم: ملكي سليمان

ودع زوجته وقبل أطفاله الستة، ثم ارتدى ملابسه العسكرية، وقفل عائداً إلى كتيبته في الشيخ جراح بمدينة القدس، لم تفلح توسلات زوجته وأهله بالبقاء في المنزل إلى أن يتعافى ويتماثل للشفاء من مرضه الذي الم به لكنه اكتفى بالقول هذا أمر عسكري بالعودة إلى المعسكر، ونحن أصبحنا في حالة طوارئ واستنفار عام.

كان ذلك في الثالث من شهر حزيران عام ١٩٦٧، ومنذ ذلك التاريخ المحفور في قلب زوجته اعتبر مجهولاً بمعنى "بلا قبر" بعد أن يئست أسرته في العثور عليه حياً أو مصاباً أو شهيداً.

وذات يوم حزين تسلمت أسرة الشهيد محمود رسمياً كتاب الاستشهاد من قبل قيادة الجيش، والذي يحمل رقمه العسكري وهو ٢٢٤١٩ واسم كتيبته ومكانها.

أصيبت أسرته بالصدمة، وبخاصة الزوجة التي حملت أولادها وبعض الحاجيات، وغادرت منزلها وقريتها ونزحت إلى الأردن لكي تتمكن من مواصلة البحث والتفتيش عليه لعلها تجده جريحاً في أحد المشافي الأردنية أو أسيراً في إسرائيل، أو على الأقل مفقوداً هنا أو هناك، واستمرت عملية البحث لشهور طويلة، إلى أن استقر بهم المطاف في غرفة صغيرة ومتواضعة في منطقة قريبة من العاصمة عمان وبدأ الجيش بصرف مخصصات التقاعد لزوجها الشهيد، خمسة دنانير كان أول راتب تقاعدي تتقاضاه الأسرة، استطاعت الأم من خلال هذا المبلغ المتواضع أن تعيش وتربي الأبناء تربية حسنة يحتذى بها، و أن تعلمهم في المدارس.

تلك الزوجة المثالية، كانت بمثابة الأم والأب الحنون، التي لم تبخل عنهم بشيء كانوا يطلبونه، وبقيت مثالاً للصبر والتضحية، إلى أن توفيت عام ١٩٨٧، دون أن تعرف أين دفن زوجها.... وكذلك الحال بالنسبة إلى ابنها الأصغر، الذي قال أكثر ما يؤلمني، هو عندما يأتي العيد الذي يذكرني بأبي، عندما أزور المقابر ولا أجد قبر أبي، ليت هذا الحلم يتحقق ونعثر على قبر أبينا، متسائلا " الإسرائيليون يبحثون عن رفات موتاهم الذين قتلوا قبل مئات السنين في كل مكان، ويدفعون الغالي والنفيس من أجل استردادها، ألا يحق لنا أبناء الشهداء أن نعرف أين قبور هؤلاء الشهداء، ولا بد من فتح ملف الشهداء والمفقودين ضمن الملفات التفاوضية مع الجانب الإسرائيلي، الذي يتنكر لحقوق أسر هؤلاء الشهداء دون الكشف عن مصيرهم، معتبراً ذلك بمثابة الورقة الرابحة في يده.....؟

أحمد الخطيب

صفوت خليل

دارين أبو عيشة

الوجع ولحظات الفقد

دارين أبو عيشة (١٩٨١/٦/٢١ جنين – ٢٠٠٢/٢/٢٧ حاجز عسكري إسرئيلية قرب بيت سيرا) و أحمد الخطيب و صفوت خليل (١٩٨٤ نابلس – ٢٠٠٢/١/٢٥ تل أبيب)

بقلم: غازي بني عودة

لا تزال إكرام أبو عيشة تقاوم فكرة الموت وتحمي ذاكرتها من تشييع شقيقتها دارين كي تصون مشاهد الفرح والحياة المشتركة التي جمعتهما.

"لا أريد ان أرى دارين في تابوت او تصبح جثة في مخيلتي فقد افترقت معها وهي تضحك وتضج بالحياة ولا أريد لهذه الصورة أن تتبدل، وتكريس فكرة الموت في المخيلة أمر لا يليق بها" تقول إكرام وهي تستحضر الماضي الحاضر بكل تفاصيله.

وتقول الشقيقة الممزقة بين عقل يقول بحق الشهيدة بضريح ومراسم تشييع كريمة، وقلب يقاوم دفن جميل الذاكرة: " صورة دارين الأخيرة في مخيلتي وهي تضحك وتمزح، ولا زالت بالنسبة لي تلك الانسانة المقبلة على الحياة، ولا أريد ان أراها جسدا في تابوت".

وفي المقابل تقف الام محكومة بوجع يسكن قلبها، وفاجعة ارتدت ثياب "حلم" موجع: ان تحظى الشهيدة بمجرد ضريح يتيح للام ان تضع لحظة الفقد خلفها، وتسكب ما تحبسه عيونها من دموع تراكمت على مدار تسعة أعوام انقضت على استشهاد ابنتها التي لا يزال الاحتلال يحتجز جثمانها.

وكانت الأم آثرت مؤخرا المشاركة في مسيرة لاستعادة جثامين الشهداء على موعد طبي لها للعلاج مما تعانيه من اوجاع المفاصل كما تشير ابنتها فادية التي أوضحت أن والدتها "تتعلق بكل شيء من شانه ان يمكنها من استرداد جثمان ابنتها" فـ " الجرح لا يوجع سوى صاحبه " كما تقول الأم.

وتشير العائلة الى مسلسل القتل الذي شهدته الاراضي الفلسطينية خلال سنوات الانتفاضة الأولى وما تركه من جرح في قلب طالبة الانجليزية دارين ابو عيشة التي كانت على وشك التخرج من جامعة النجاح.

« كانت دارين زارت المكان الذي اغتالت فيه قوات الاحتلال ٦ من رجال الامن الوطني الفلسطيني على حاجز قرب مخيم عسكر، وقد تأثرت بشدة ومسحت من الموقع دم احدهم بمنديل أحضرته معها الى البيت واحتفظت به»قالت فادية الشقيقة الثانية لدارين وهي تشير الى منديل ورقي موشح بدم الشهيد زاهي زواتية لا تزال العائلة تحتفظ به ضمن مجموعة من مقتنيات ابنتها الشهيدة.

وقد جاء استشهاد دارين بعد نحو شهر من استشهاد ابن خالها صفوت حيث رحلت في السابع والعشرين من شباط عام ٢٠٠٢ في عملية تفجير استهدفت حاجزا للجيش عند بيت سيرا ولا يزال جثمانها وجثمان ابن خالها محتجزين منذ ذلك التاريخ.

وليست الشهيدة دارين وابن خالها غير حالتين من بين مئات الشهداء الذين سقطوا في ظروف واماكن مختلفة ويحرم الاحتلال ذويهم من مجرد دفنهم وتشييعهم بطريقة لائقة أو تمكين عائلاتهم من معرفة وزيارة أضرحتهم فيما يسمى مقابر الأرقام.

وتحاول والدة الشهيد احمد الخطيب من مخيم بلاطة الاحتيال على وجعها ومواساة نفسها إزاء رفض سلطات الاحتلال تسليمها جثمان ابنها وتقول:» هذا قدر من رب العالمين، هناك أيضا حيث يدفنون وطننا فلسطين، وإعادة الجثمان الآن ستعيد إشعال النار في قلبي».

وتقول:» لقد كتب علي ولا استطيع إلا أن اصبر ولو جلست أفكر في الأمر لأصابني الجنون، ولا مانع لدي من ان يدفن ابني في أي مكان من فلسطين والمشكلة أن يتاح لنا معرفة مكانه وزيارته».

وتذهب الأم إلى أقصى ما قد يتخيله العقل ومنطق ما أصابها كي تبقي ابنها على قيد الحياة وتقول ردا على سؤال حول ما تردد عن سرقة الاحتلال أعضاء بعض الشهداء :» قد يستغرب البعض ولكن لا مانع لدي من ان يزرع اي من أعضائه في جسد أي شخص حتى لو كان في جسد يهودي شريطة ان اعرف به وان اعرف هذا الشخص فان بقاء شيء منه حي في الدنيا سيخفف عني ولن أتردد في زيارته لرؤيته».

وكان استشهد احمد الخطيب في نيسان ٢٠٠٣ في عملية داخل الخط الأخضر الأمر الذي تلاه اعتقال شقيقه محمد الذي يقضي حكما بالسجن المؤبد و ٣٠ عاما، ويحظر على والدته زيارته منذ أكثر من ثلاثة أعوام.

وكان الشهيد احمد أصيب بشظايا في أنحاء مختلفة من جسده قبل يومين من استشهاده بينما أصيب صديق له في ذات الحادثة بجروح بليغة على أيدي جيش الاحتلال خلال عملية توغل في بلاطة.

وتقول الأم:» هذا محتجز بالسجن المؤبد واحرم من زيارته، وذاك استشهد ولا زال جثمانه محتجز ولا استطيع زيارة قبره وقراءة الفاتحة على روحه».

«دارين جرح أبقانا في حزن منذ تسعة أعوام، فلم نخرج منذ استشهادها لعرس او لفرح، دارين كانت صبية في اوج شبابها كأنها حلم» تقول فادية شقيقة دارين.

وتضيف:» ورغم إننا نشجع استرداد جثامين الشهداء وندعم كل جهد يبذل لإنهاء سيطرة الإسرائيليين عليها إلا ان استردادها ألان او غدا سينكأ جرحنا».

وتشير إلى تدمير الاحتلال منزل العائلة وتقول:» لقد استشهدت دارين ودمر الاحتلال منزلنا بعد عام من رحيلها كما دمر منزل عائلة ابن خالها صفوت، لكننا لسنا مستعدين كي نذهب لمحاكمه ونكافئه وندفع له آلاف الشواقل كي يتاح لنا استرداد جثمانها لتشييعه رغم أننا نود ذلك».

الشهيد عمار الجدبة

مكان السكن: غزة

تاريخ الولادة: ١٨ / ١ / ١٩٨٤

تاريخ الاستشهاد: ٦ / ٧ / ٢٠٠٤

عمار الجدبة

بقلم الكاتب: تيسير محيسن

فور خروج آخر عربة عسكرية احتلالية إسرائيلية من قطاع غزة، توجه أفراد الأسرة الثلاثة إلى حيث استشهد عمار قبل عام تقريباً (٦ يوليو ٢٠٠٤). كانت أرضاً زراعية قبل أن تدوسها القدم الهمجية، الآن هي جرداء من الشجر والحجر وعشب الأرض، مساحات من اللون الطيني القاتم بامتداد البصر يحيط من كل الاتجاهات بمستوطنة "كوسوفيم" في نهاية شارع ٨٦ بين القرارة ووادي السلقا. غادرها المستوطنون في إطار خطة الانسحاب من جانب واحد، ثمة شارع اسفلتي ضيق يهبط باتجاه المستوطنة، سألت الأم ودموعها تنهمر المرأة البدوية التي تطوعت لمرافقة الأسرة الباحثة عن مكان استشهاد ابنها: شفتيه وهو حي؟ قالت المرأة: اشتبك هو و رفيقه مع الجنود حوالي ساعة قبل أن يسقطا هناك في العبّارة، ثم جاءت قوات معززة وحملت الجثث وتركت المكان! تنهد الوالد: ومنذ ذلك الحين، والجثة أسيرة لديهم!

عمار الجدبة ليس الحالة الوحيدة في مقبرة الأرقام التي تحتجزها فيها حكومة إسرائيل جثامين لشهداء فلسطينيين وعرب،،، وأسرته ليست الأسرة الفلسطينية الوحيدة التي مشت طويلاً على درب الآلام بحثاً عن قبر تقرأ على شاهده الفاتحة. بدأت رحلة البحث بمراجعة وزارة الصحة ومنظمات حقوق الإنسان والمشاركة في الاعتصامات الأسبوعية لأهالي المعتقلين أمام مقر الصليب الأحمر بقطاع غزة،،، ولم تنته بعد، بل أضيف إليها سبب آخر للحزن والألم: استشهاد الأخ الثاني (خضر) إبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية العام ٢٠٠٨.

تعيش أسرة أبو خضر الجدبة في منطقة التفاح الزرقا بمدينة غزة في منزل من طابقين: الأب (٦٥ عاماً) والأم (٥٥ عاماً) وأسرة الشهيد خضر (٨ أطفال مع أمهم) بالإضافة إلى الشقيق الثالث وأسرته (٣ أفراد)، وتعيش الأسرة على الزراعة. عندما اختطفته يد المنون، كان الشهيد عمار التحق للتو بصفوف جامعة الأزهر، وكان العديد من أطفال أخويه لما يولدوا، تقول الحاجة أم خضر: يسألني الأطفال عن عمهم عمار وهم يشيرون إلى صورته المعلقة في صالون المنزل، فأقول لهم شهيد حي يرزق عند ربه في جنات النعيم، فلما يسألون عن قبره ليزوروه ويقرأوا الفاتحه أشعر بغصة والتياع وأجهش في البكاء! يعلق أبو حسن، الإبن الوحيد الباقي، أنها منذ استشهاد عمار أصيبت بحالة اكتئاب، ازدادت بعد استشهاد خضر، "لن يهدأ لها بال حتى ترى جثمانه محمولاً على أكتاف محبيه وذويه ثم يواروه

تراب وطنه الذي استشهد من أجله" يقول أبو حسن، ثم يواصل "حتى آخر يوم في عمرها، مش راح تنسى أبداً"

بالإضافة إلى الاعتبارات الدينية المتعلقة بشعائر الدفن وزيارة القبر لقراءة الفاتحة وخصوصاً في الأعياد الدينية، والإحساس بأن الشهيد «بينهم» كأنه حي يتنفس، يضيف الوالد أسباباً أخرى لسعيهم الذي لا يكل لاستعادة جثمان فقيدهم «نكره أن يعدوه مجرد رقم، موضوع سياسي للضغط أو الابتزاز والمساومة، وما يقلقنا حقاً أنهم ربما يكونوا سرقوا بعض أعضاءه، كلما خطر لنا مثل هذا الاحتمال بيقف شعر راسنا، وبنقول حسبنا الله ونعم الوكيل، كله إلا هذا».

بعد مرور تسعة أعوام لم تكف الأسرة عن التفكير والإحساس بالألم والسعي الحثيث لاسترجاع الجثمان ودفنه في مقابر المسلمين. وهي تأمل خيراً في محاولات مركز القدس للمساعدة القانونية تبني قضية شهداء الأرقام ويجعل منها قضية رأي عام ضاغط ومسألة سياسية على أجندة القيادة الفلسطينية مثلها في ذلك مثل القضايا الوطنية الأخرى. استعادة جثامين الشهداء من المقابر الرقمية والثلاجات والأماكن المجهولة ليست مسألة إنسانية أو دينية أو قانونية فحسب بل هي مسألة سياسية وطنية من الطراز الأول لا يجوز التساهل فيها أو التنازل عنها بأي حال من الأحوال.

الشهيد محمد عيسى زعول

مكان السكن: بيت لحم

تاريخ الولادة: ٢٥/٢/١٩٨١

تاريخ الاستشهاد: ٢٢/٢/٢٠٠٤

محمد زغلول
شهيد محرر

متى يعود أبي ؟

بقلم : خالد صبارنه

أراد العيش بسلام ... أراد أن يبني أسرة وأن يكون فلسطينياً بامتياز ... لكن وهذه حكاية من أراد الحياة فاصطدام بإرادة أخرى وظيفتها صنع الموت للفلسطيني لتمنح حياة مسروقة لما هو إسرائيلي .. في لحظات التضارب والألم .. وعند انتصار اليأس على الحياة .... لم يكن أمامه إلا الانتصار للوطن والحب والحرية وقيم الإنسانية ... غادر البيت تاركاً خلفه أماً عجوز وأباً ستينياً وزوجة في عمر الربيع تحضن طفلا بيدها وأخر يتكون في أحشاءها .

مضى نحو حقه في الحياة ونحو الحق الفلسطيني في تعبير عن حرية العيش ليعلن للعالم انه إنسان بامتياز لايغادر الحياة إلا ليصنع أخرى لأبناء شعبه .

الشهيد محمد زعول جاء للدنيا بتاريخ ٢٥/٢/عام واحد وثمانين وفي ذات الشهر من عام ألفين وأربعه كان على موعد مع الرحيل، غادر مستشهداً منحازاً لقضايا شعب كان يذبح في غزة ويسجن في الضفة خلف جدار أصم أعمى . تروي زوجته انه كان يحب الحياة ويكثر من علاقاته الاجتماعية وباراً بأهله وكثير التصدق على المحتاجين . هموم وطنه لم تمكنه من دراسة جامعية مكتفياً بالمرحلة الثانوية وذاهباً للنضال من اجل وطنه . عندما غادر الشهيد لتنفيذ عمليته في القدس المحتلة لم يعتد على وطن الغير بل دفاعاً عن وطن أبائه وأجداده، ودع الأهل والأحبة داعياً إياهم الامتثال لقيم الحق و الدين والاستقامة . قال لزوجته سأذهب لأبني جامعاً والجامع يعني السلام والأمن والاطمئنان والحق والعدل . وبعد رحيله جاءت قوات الاحتلال وهدمت بيت العائلة . على باب المنزل، الذي بنته من جديد أياد تحب البناء والحياة، وهناك قابلنا امرأة عجوز هي أم الشهيد محمد زعول قرأتُ في عينيها المحزونتين رجاء عودة جثمان ابنها الشهيد كي تلقي عليه نظرة وداع قبل أن تغمض عينيها وترحل عن دنيانا . وداخل البيت كانت زوجة صابرة دعواتها ورسالتها لكل من ينتمي لقيم الإنسانية بان

يضغطوا على الإسرائيلين لإعادة جثمان زوجها كي يدفن بشكل لائق . وهناك كان طفل في الثامنة من عمره يفتش في عيون الحاضرين عن صوره حفرت في ذهنه صوره الأب الشهيد همس لي قائلاً أبي في الجنة أما عيونه فقالت اعيدوا لي أبي.

فهل يمكن للعالم الحر أن يعيد جثمان الشهيد كي يتحرر جسده من عناء الرقم ويصبح له عنوان ؟!